Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2005/WG.3/10
10 October 2005
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة
الإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية
هونج كونج/الصين، ١٣-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

النفاذ إلى الأسواق للسلع الصناعية (غير الزراعية)

فخري صيتان الهزايمة(*)

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

(*) المستشار الاقتصادي، البعثة الأردنية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، جنيف.

05-0535

تصديـــر

استمراراً لنهجها في خدمة الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالميـــة وخاصـــة جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي اصطلح على تسميتها "بجولة الدوحة"، تبادر لجنـــة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى وضع هذا الجهد المتواضع للمساهمة في تحضير الدول العربية للمشاركة في أعمال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجـــارة العالميـــة الذي سيعقد في هونج كونج-الصين خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

فقد لاحظنا وبكل الاعتزاز أن الأنشطة التي تقوم بها الإسكوا وبشكل متواصل منـــذ انعقـــاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عـــام ٢٠٠١ ومـــروراً بـــالتحضيرات للمؤتمر الوزاري الخامس في كانكون عام ٢٠٠٣ أصبحت تمثـــل معلمـــاً واضحـــاً فـــي مســـيرة مشاركات الدول العربية في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. كما لاحظنـــا اســـتجابة الدول العربية لهذه الأنشطة وكذلك استعداد عدد أكبر من المنظمات الإقليمية العاملة فـــي المنطقـــة العربية ومنظمات دولية أخرى للمساهمة في أنشطة الإسكوا في هذا المجال نظراً للأثـــر الإيجـــابي الذي تركته تلك الأنشطة في رفع درجة الوعي في المنطقة العربية تجاه القضايا الرئيســـية للنظـــام التجاري المتعدد الأطراف وكذلك المساهمة المتميزة في تنسيق المواقف التفاوضية للـــدول العربيـــة المشاركة في جولة المفاوضات.

وشأن التحضيرات التي قامت بها الإسكوا قبيل انعقاد مؤتمري الدوحة وكانكون، فقد اشـــتملت التحضيرات الجارية للمؤتمر القادم في هونج كونج على إعداد أوراق عمل موجزة تتناول القضايـــا الرئيسية على أجندة جولة المفاوضات التجارية وذات الاهتمام للدول العربية. وقد حرصت الإســـكوا على اختيار نخبة من الخبراء العرب ذوي الخبرة والاختصاص للمساهمة في إعداد هذه الأوراق إلى جانب الخبراء في الأمانة التنفيذية للإسكوا. وقد قام بأعمال المراجعـــة خـــبراء معروفـــون علـــى الساحة الاقتصادية العربية قبل القيام بطباعتها ونشرها بواسطة قسم خدمات المؤتمرات في الإســـكوا. وسيتم توزيع هذه الأوراق الموجزة على أكبر شريحة ممكنة مـــن المختصيـــن ومتخـــذي القـــرار والمفاوضين التجاريين والباحثين في الدول العربية. إلى جانب ذلك، ستقوم الإسكوا بعقـــد اجتمـــاع وزاري عربي يسبقه اجتماع خبراء تحضيري في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمـــبر القـــادم بـــهدف تنسيق الموقف التفاوضي العربي في إطار جولة المفاوضات ويكون تحضيرياً لمشاركة الدول العربية في اجتماع هونج كونج. وسيتم تنفيذ الأنشطة المذكورة بتعاون وثيق مـــع عـــدد مـــن المنظمـــات الإقليمية والدولية، ونخص بالذكر مركز بحوث التنمية الدولية الكندي على دعمـــه المـــالي الســـخي لإعداد هذه الأوراق الموجزة.

وتتناول مجموعة الأوراق الموجزة استعراض عدد من القضايا التفاوضية ذات الاهتمام للدول العربية وفي مقدمتها النفاذ إلى الأسواق لكل من السلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات، وتســـهيل

التجارة، ومراجعة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، وقضايا التنفيذ، والمفاوضات بشأن القواعد وخاصة مكافحة الإغراق، وتسوية المنازعات والتطورات بشأن حقوق الملكية الفكرية بين قضايا أخرى. وقد حرصنا على تجنب التكرار في الاستعراضات التي اشتملت عليها الأوراق مع ما سبق نشره في المرات السابقة على الرغم من قلة التقدم أحياناً في المفاوضات حيال بعض الموضوعات، وأن تتناول الأوراق في الموضوعات المذكورة آخر التطورات بشأنها على صعيد منظمة التجارة العالمية وأهمية تلك التطورات للدول العربية مرفقة باستنتاجات وتوصيات عملية تساعد المفاوض العربي في تحسس الجوانب الأكثر ارتباطاً بأوضاع الدول العربية وبما يساعد على رفع كفاءة ومساهمة الدول العربية في جولة المفاوضات.

وأخيراً لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجميع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية والخبراء الذين شاركوا معنا في إنجاز هذا المشروع الهام والذي نأمل أن يكون له مساهمة إيجابية في خدمة الدول العربية وفي تعزيز مشاركتها في النظام التجاري العالمي.

ولن تدخر الإسكوا جهداً في خدمة المنطقة العربية في مجال أنشطة منظمة التجارة العالمية أو غيرها مما يهم مصالح الدول العربية.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
مقدمة ١

أولاً- أهمية تجارة السلع الصناعية في الاقتصاد العالمي والعربي ١

ثانياً- الخلفية التاريخية لمفاوضات توسيع نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق ٢

ثالثاً- تعريف المنتجات الصناعية (غير الزراعية) ٤

ألف- جولة الدوحة ٥
باء- ما بعد الدوحة/مؤتمر كانكون ٦
جيم- مفاوضات ما بعد كانكون ٩
دال- الأساليب المتممة للتحرير في تجارة المنتجات غير الزراعية ١١

رابعاً- عناصر حزمة/صفقة تموز ١٤

ألف- المجريات التفاوضية على عناصر حزمة/صفقة تموز ١٦
باء- العوائق غير الجمركية (الحواجز غير التعريفية) ٢٧
جيم- المبادرات القطاعية ٣٠
دال- خطوط التعرفة الجمركية غير المربوطة ٣٤
هاء- تحويل الرسوم النوعية Non Ad valorem إلى تعريفة جمركية قيمية Ad valorem ٣٦
واو- إزالة التعريفات المنخفضة ٣٨
زاي- السلع البيئية ٣٩
حاء- المرونات الممنوحة للدول النامية ٤١
طاء- المؤتمرات الوزارية المصغرة ٤٣

خامساً- التوصيات ٤٥

المراجع ٥٠

مقدمة

يؤثر على مواقف الدول في إطار المفاوضات على تجارة المنتجات غير الزراعية عدد من العوامل أهمها: مستويات ومعدلات الحماية التي توفرها الرسوم التعريفية، العوائد الجمركية، هيكل التعريفة الجمركية، مدى التنافسية التصديرية كمّاً ونوعاً للإنتاج في البلد، نقل التكنولوجيا، مستويات التشغيل والدخول، الجوانب التشريعية التي تحكم الإتجار، الميز النسبية والتنافسية التي يتمتع بها الإنتاج في ذلك البلد، شبكة العلاقات التجارية التفضيلية التي تتمتع بها منتجات البلد على المستويين الثنائي والإقليمي إلى جانب مدى الترابط مع التحرير الاقتصادي بشكل عام، جاذبية الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وليست هذه قائمة تنهي العناصر التي تدخل في حسابات المفاوضين ولكنها ما يُجمع عليه المفاوضون كأهم عناصر زيادة مستوى النفاذ إلى الأسواق بكفاءة وشفافية مع حفظ خطوط دفاعية كصمامات يلجأ إليها في حالات محددة لا تعمل على وضع قيود معيقة ومشوهة للتجارة.

أولاً- أهمية تجارة السلع الصناعية في الاقتصاد العالمي والعربي

في ما يدلل على أهمية موضوع السلع الصناعية (غير الزراعية) ضمن جولة المفاوضات التجارية الحالية في إطار منظمة التجارة العالمية تبين الإحصاءات المنشورة في تقرير التجارة العالمية للعام ٢٠٠٤[١] بأن السلع غير الزراعية شكلت في العام ٢٠٠٣ ما نسبته ٧٤,٥ في المائة من حجم التبادلات التجارية من السلع على مستوى العالم. مما يؤكد بدوره على أهمية هذه التجارة من جهة، وينعكس بالضرورة على أهمية النتائج المتوقعة للتفاوض حول زيادة تحرير الأسواق بهدف توسيع نفاذ السلع الصناعية (غير الزراعية) في إطار المنظمة.

أما أهمية هذا النوع من السلع على مستوى العالم العربي فتبين الإحصاءات المتوفرة في قواعد البيانات الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه في حين شكلت صادرات مجموع الدول العربية من السلع غير الزراعية في العام ٢٠٠٣ ما نسبته ٠,٨٧ في المائة من مجمل الصادرات العالمية من هذه السلع فقد شكلت صادرات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في نفس العام ما نسبته ٠,٥ في المائة من مجمل حجم الصادرات العالمية لذات السلع مشكّلةٍ ما نسبته ٥٧,٤ في المائة من حجم مجمل صادرات الدول العربية مجتمعة من السلع الصناعية (غير الزراعية)، علماً بأن حجم الصادرات العالمية من السلع الصناعية (غير الزراعية) بلغ في العام ٢٠٠٣ ما قيمته ٦,٩ ترليون دولار أمريكي.

---

(١) World Trade Report 2004, table IV.22.

أما في جانب الإستيراد ففي حين كانت نسبة حجم المستوردات لمجموع الدول العربية تشكل ما نسبته ١,١٤ في المائة من مجمل المستوردات العالمية من السلع الصناعية (غير الزراعية) التي بلغت في العام ٢٠٠٣ ما قيمته ٧,٤ ترليون دولار أمريكي، فقد شكلت مستوردات الدول العربية الأعضاء في المنظمة ما نسبته ٤٣,٦ في المائة من حجم مستوردات الدول العربية الكلية لذلك العام التي شكلت بدورها ما نسبته ٠,٥ في المائة فقط من مجمل حجم المستوردات العالمية من تلك السلع.

بالرغم من ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية من جميع السلع، إلا أن حصة الصادرات البينية في العام ٢٠٠٣ من إجمالي صادرات الدول العربية في ذلك العام قد تراجع إلى ٨,٢ في المائة، أما حصة الواردات البينية فقد انخفضت بدورها إلى ١٠,٣ في المائة من إجمالي حجم المستوردات الخارجية لهذه الدول[٢] ومأمول أن يتم رفع هذه النسبة بعد أن دخلت اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي تنظم التجارة بالمنتجات غير الزراعية مرحلة منح جميع السلع نفاذاً كامل الإعفاء من التعريفة الجمركية بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بعد تنفيذ قرار القمة العربية بتسريع إدخال الشريحة الأخيرة من المنطقة بهذا التاريخ قبل عامين من التاريخ الأصلي. مما يجدر الإشارة إليه أن ٩ دول عربية[٣] فقط من أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ثانياً- الخلفية التاريخية لمفاوضات توسيع نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق

تعد تجارة المنتجات الصناعية (غير الزراعية) الركيزة الأساسية في أعمال المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية حيث إنها إحدى أهم العناصر المتفاوض حولها ضمن جولة المفاوضات الحالية في إطار المنظمة علماً بأنها السلع الوحيدة التي يمتد تاريخ التفاوض حولها منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة التي وقعت في العام ١٩٤٧[٤].

وشكلت تجارة المنتجات الصناعية دائماً محوراً مفصلياً في العمل التفاوضي للدول المتعاقدة (Contracting Parties) في إطار الجات خلال ثماني جولات تفاوضية[٥] عقدت قبل إنشاء منظمة

---

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٤، الفصل الثامن، ص ٦، من منشورات صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة الصفحتان ١٣٩ و ١٤٠.

(٣) الأردن، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الكويت، البحرين، تونس، المغرب، قطر، عُمان.

(٤) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT 1947).

(٥) جولة جنيف ١٩٤٧، جولة أنسي ١٩٤٩، جولة توركوي ١٩٥١، جولة جنيف ١٩٥٦، جولة ديلون ١٩٦٠-١٩٦١، جولة كينيدي ١٩٦٤-١٩٦٧، جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩، جولة أوروجواي ١٩٨٦-١٩٩٤.

التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وقد اتخذت المفاوضات في هذه الجولات أطراً وأشكالاً متعددة فكانت الجولات الأولى بشأن إجراء التخفيضات في الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة المنتجات الصناعية لا سيما وأنها كانت تعتبر أهم القيود المعيقة والمشوهة لنفاذ هذه السلع إلى الأسواق. واتخذت المفاوضات خلال الجولات الخمس الأولى شكل المفاوضات على المستوى الثنائي بين الدول الأعضاء لتخفيض الرسوم الجمركية (عرض وطلب) بشكل تبادلي ليتم تعميم نتائجها في ما بعد وفق مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"[٦] وكانت هذه المفاوضات تجري بشكل عام في ظل هيمنة الدول المتقدمة لكن نتائجها تعمم على كافة الأطراف المتعاقدة من دول نامية فأقل نمواً في ما بعد.

جرى الاتفاق خلال سنة ١٩٦٤[٧] وفي ظل الجولة السادسة للمفاوضات في إطار جولة كينيدي التي شملت عددا قليلاً من الدول النامية كأطراف متعاقدة على إجراء التخفيض بموجب معادلة خطية يتم تطبيقها على الجميع وبنسبة متساوية. والعلامة البارزة في هذه الجولة مناقشة الدول المتعاقدة موضوع التجارة والتنمية سنة ١٩٦٥ من أجل جذب المزيد من الدول النامية للمشاركة في اتفاقية الجات. الجولة التي تلتها وهي جولة طوكيو عام ١٩٧٣ وعلى الرغم من أنها اتخذت نفس النمط في معادلة تخفيض الرسوم الجمركية (المعادلة الخطية) إلا أنها تميزت بكون المشاركة فيها مفتوحة لكافة الدول وكذلك تم إدخال مفهوم العوائق غير الجمركية Non tariff measures والنتائج التي تم التوصل إليها كانت تحكم الأطراف التي قبلت بها فقط. وفي هذه الجولة أيضاً استكملت الدول المتعاقدة مناقشة موضوع التجارة والتنمية الذي توج أعمالها التفاوضية عام ١٩٧٩ بإدخال ما يسمى الباب الرابع إلى الاتفاقية والذي يتضمن في جوهره منح الدول النامية معاملة خاصة ومختلفة وكذلك عدم كون الالتزامات تبادلية متماثلة بين الدول المتقدمة والنامية.

جولة أوروجواي كانت مفصلية بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف حيث انضوى تحت راية المفاوضات إلى جانب السلع الصناعية: التجارة في الخدمات وتجارة المنتجات الزراعية والملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة والجوانب التجارية المتصلة بالاستثمار ونظام تسوية المنازعات والتي تندرج جميعها تحت ما يسمى حالياً بالصفقة الواحدة/المنفردة Single undertaking. أدخلت تجارة المنتجات غير الزراعية في اتفاقية جات ٩٤ مفهوم ربط "تثبيت باتجاه عدم القدرة على الرفع" لتلك الرسوم الجمركية على الكثير من المنتجات الصناعية بالنسبة للدول في جداول تنازلات (حيث وصلت نسبة الربط والتثبيت بخصوص التعرفة الجمركية إلى ما يربو عن ٨٠ في المائة لكافة الدول الأعضاء) بعد التفاوض على تخفيضها في حين لم

---

(٦) The principle of "Most Favoured Nation" (MFN).

(٧) وهي السنة التي أنشئ فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد UNCTAD.

يشمل ذلك كافة المنتجات فيما يخص الدول النامية مع الالتزام بتعميم ما تم إدراجه في جداول التنازلات وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN). كما وأطلقت هذه الجولة مجموعة من المبادرات القطاعية لإجراء مزيد من التحرير في تجارة المنتجات الصناعية. تكللت أعمال هذه الجولة بالنجاح وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ التي نصت بنود اتفاقياتها على الدخول في جولة مفاوضات جديدة بغية إجراء المزيد من التحرير في تجارة المنتجات غير الزراعية في غضون خمس سنوات وبلغ سنة ١٩٩٦ عدد الدول الأعضاء ١٢٥ دولة من بينها ١٠٠ دولة نامية وكان عدد الدول العربية الأعضاء حينذاك تسع دول وهي البحرين وجيبوتي ومصر والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة[٨]. قدمت سنة ١٩٩٩ مقترحات طموحة بشأن تحرير تجارة هذه المنتجات إلا أن المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة مؤتمر سياتل/الولايات المتحدة لم يكتب له النجاح وبقيت نتائج جولة أوروجواي هي السائدة حتى تم انعقاد مؤتمر الدوحة الوزاري عام ٢٠٠١ وأصبح عدد الدول العربية الأعضاء عند بدء جولة الدوحة إحدى عشرة دولة حيث انضم كل من الأردن وعُمان إلى المنظمة عام ٢٠٠٠[٩]، والذي سيتم تناول بنوده المتعلقة بتجارة المنتجات غير الزراعية بالتفصيل في إطار هذه الدراسة.

ثالثاً- التعريف المنتجات الصناعية (غير الزراعية)

صنف النظام الجمركي المنسق كافة السلع في فصول وفقا لخطوط تعرفة محددة وكذلك في تقسيمات متفرعة لأنواع السلع من خطوط التعرفة. قسمت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية السلع إلى قسمين: سلع زراعية وسلع غير زراعية، أما السلع الزراعية فقد عرفت بوضوح في الملحق ١ من اتفاقية الزراعة تغطية المنتجات لتشمل كافة السلع الواردة في الفصول ١-٢٤ دون الأسماك والمنتجات السمكية بالإضافة إلى خطوط التعرفة التالية ٢٩٠٥,٤٣ و٢٩٠٥,٤٤ و٢٣,٠١ و٣٥,٠١ و٣٥,٠٥ و٥١,٠٥ و٥١,٠١ وو٥٢,٠٣ و٥٢,٠١ و٥٣,٠١ و٥٣,٠٢ و٣٣ و٣٥٠٥ و٣٥٠١ و٥١٠٥ و٥١٠١ و٥٢٠٣ و٥٢٠١ و٥٣٠١ و٥٣٠٢. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد تم التصنيف في نهاية جولة أوروجواي وفقاً للنظام الجمركي المنسق HS92 وهنالك بعض التغييرات البسيطة التي طرأت عندما تم اعتماد HS96 وسيكون منظوراً تغييرات طفيفة وفقاً لاعتماد HS2002 في نهاية هذه الجولة التفاوضية أيضاً. وبذلك ينحصر تعريف المنتجات غير الزراعية في كافة الفصول وخطوط التعرفة الجمركية عدا عن تلك الواردة في الملحق رقم ١ من اتفاقية الزراعة ليشمل كافة الفصول من ٢٥-٩٧ من النظام الجمركي المنسق إضافة إلى الفصل الثالث المتعلق بالأسماك ومنتجات الأسماك ذلك إلى جانب خطوط التعرفة ٠٥,٠٩، ١٥,٠٤، ١٦,٠٣-١٦,٠٥، ٢٣٠١,٢٠، هناك بشكل عام شبه أجماع لاعتماد هذا التعريف على الرغم من أن بعض الدول يبينون بأن هنالك

---

(٨) Understanding the WTO, World Trade Organization publications, page 112.

(٩) WT/ACC/JOR/35 dated 23/12/1999, WT/ACC/OMN/27 dated 3/11/2000.

عدداً قليلاً جداً من خطوط التعرفة قد يحتاج إلى أن يكون ضمن المنتجات الزراعية الواقعة في الفصل ١٦ والواقعة في الفصل ٢٣.

ألف- جولة الدوحة

أطلق المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة والذي عقد في الدوحة خلال الفترة ٩-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المفاوضات في ميادين متعددة وكانت إحداها المفاوضات بشأن زيادة نفاذ السلع غير الزراعية إلى الأسواق. تسعى هذه المفاوضات إلى دعم دور التجارة الدولية في تحقيق التطور الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر إلى جانب الاستفادة من الفرص المتزايدة المتاحة ومكاسب الرفاهية التي قد تحقق من خلال النظام التجاري المتعدد الأطراف.

نص إعلان الدوحة في برنامج عمله في الفقرة (١٦) على إطلاق المفاوضات بخصوص النفاذ إلى الأسواق فيما يخص المنتجات غير الزراعية وقد ورد فيه ما يلي "إننا نوافق على مفاوضات تهدف حسب الشروط التي سيتم الاتفاق عليها إلى تخفيض أو إلغاء التعرفات، حسبما هو مناسب، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء التعرفات القصوى والتعرفات العالية والتصاعدية وكذلك العوائق غير المتعلقة بالتعرفة، وبشكل خاص التعرفات الموجهة إلى البلدان النامية، وستكون تغطية المنتجات شاملة وبدون استثناءات مسبقة، وستأخذ المفاوضات بعين الاعتبار بشكل كامل احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً المشاركة بما في ذلك من خلال ما هو أقل من المعاملة بالمثل في التزامات التخفيض حسب الأحكام المبينة في الفقرة ٥٠ الواردة أدناه. ولهذا الغرض ستشمل الشروط التي سيتم الاتفاق عليها الدراسات المناسبة وإجراءات بناء القدرة لمساعدة البلدان الأقل نمواً على المشاركة بشكل فعال في المفاوضات"(١٠).

تكمن أهم عناصر هذا الإعلان في التفويض لإجراء ما يلي:

١- تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المربوطة والمثبتة.
٢- تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية القصوى والعالية والتصاعدية المربوطة المثبتة.
٣- تخفيض أو إلغاء العوائق غير الجمركية (دون تقديم تعريف واضح لها).
٤- زيادة خاصية النفاذ إلى الأسواق لمنتجات الدول النامية والأقل نمواً.
٥- عدم المعاملة بالمثل فيما يخص التخفيضات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

---

(١٠) إعلان الدوحة الوزاري كما في الوثيقة الصادرة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ رقم WT/MIN(01)/DEC/1.

٦- معاملة خاصة ومختلفة لفائدة الدول النامية والأقل نمواً.

٧- بناء القدرات الذاتية للدول النامية والأقل نمواً من خلال إجراء دراسات تبين أثر التحرير التجاري أو من خلال المساعدات الفنية.

وحتى يكون هنالك توازن كلي-جراء التحرير التجاري في مختلف الميادين التفاوضية والتي تؤثر بشكل مباشر في المفاوضات للوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية وتقرأ متكاملة مع نص الفقرة (١٦) المشار إليها أعلاه - فقد أورد الإعلان بنوداً مترابطة يتم تحقيقها كافة بشكل متوازن وعلى النحو التالي:

(أ) تشير مقدمة الإعلان الوزاري إلى أن نتائج المفاوضات بشأن تحرير التجارة تصب لصالح تنمية اقتصاديات البلدان الأعضاء ورفاهية شعوبها؛

(ب) إيجاد الحلول الملائمة لقضايا التنفيذ (الفقرة ١٢) من الإعلان؛

(ج) كافة عناصر بناء القدرات الذاتية والتعاون الفني الواردة في الفقرات ٣٨-٤٣ من الإعلان؛

(د) التأكيد على إعطاء معاملة خاصة ومختلفة للدول النامية عند تطبيق نتائج جولة المفاوضات الفقرة (٤٤) من الإعلان؛

(هـ) الفقرة ٣١:٣ من الإعلان تنص على تخفيض أو إلغاء التعريفات حسبما هو مناسب والعوائق والقيود غير التعريفية على السلع والخدمات البيئية؛

(و) كما نص الإعلان كذلك في الفقرة ٤٧ منه على أن كافة نتائج هذه المفاوضات ستعامل كأجزاء من صفقة واحدة (تعهد جامع Single undertaking) فيما عدا الجانب المتعلق بتسوية المنازعات الذي تم الاتفاق على أن يعامل منفرداً.

باء- ما بعد الدوحة/مؤتمر كانكون

في ضوء تحديد المواعيد النهائية لأعمال المفاوضات فقد تم تحديد برنامج العمل لمفاوضات تجارة المنتجات غير الزراعية على النحو التالي:

١- الوصول إلى مفهوم عام حول النموذج التفاوضي بشأن تجارة المنتجات غير الزراعية بكافة الأركان والعناصر بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٢- تحقيق توافق آراء حول النموذج التفاوضي بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ (طبعاً يتم عرضها على مؤتمر وزاري وتحديد آليات العمل بموجبه).

٣- إنهاء المفاوضات كليا تحت مبدأ التعهد الجامع بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. مما يعني البدء في تطبيق نتائج جولة المفاوضات بهذا التاريخ.

استناداً إلى هذا الواقع وانطلاقا من ارتباط كافة نقاط وجدول أعمال المفاوضات تحت المواضيع المختلفة فقد توازى وتزامن العمل التفاوضي بشأن المواضيع التفاوضية عقب مؤتمر الدوحة خلال السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. تمثلت المقترحات التفاوضية العديدة التي طُرحت فيما يخص تحرير تجارة السلع غير الزراعية كافة أشكال النماذج للتحرير التجاري التي دخلت ضمن جدول أعمال كافة جولات المفاوضات منذ عام ١٩٤٧ وأشكال جديدة صدرت عن مختلف الدول النامية والمتقدمة بشأن النموذج التفاوضي والمتمثلة فيما يلي:

(أ) تخفيض الرسوم الجمركية بموجب معادلة رياضية تقود إلى تخفيض خطي بنسب متساوية على كافة المنتجات وكذلك المعادلة غير الخطية؛

(ب) المبادرات القطاعية بالتخفيض على منتجات قطاعية محددة؛

(ج) المفاوضات الثنائية عن طريق العرض والطلب تعمم نتائجها بعد ذلك وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛

(د) استخدام المعادلة الخطية مع المفاوضات الثنائية؛

(هـ) إيجاد حلول خاصة بشأن التعرفات العالية والتصاعدية والقمم التعريفية من خلال معادلة لتخفيض الرسوم أو في شكل معاملة خاصة؛

(و) عريف العوائق غير الجمركية وإيجاد حلول لها؛

(ز) وضع تعريف للسلع البيئية والكيفية التي سيجري من خلالها التعامل معها؛

(ح) إعطاء المرونة الكافية للدول النامية والأقل نمواً.

هذا مع العلم بأن مؤتمر سياتل الذي لم يكتب له النجاح كان قد عرض خلاله مجموعة من المقترحات وأدت إلى تحقيق بعض التفاهم بين الدول الأعضاء يستند إلى أن يجري التحرير وفق آلية يشترك الجميع في تنفيذها ولربما كان ذلك وراء ما هو موجود في الفقرة (١٦) من إعلان الدوحة بتكليف المنظمة بغية التوصل إلى منهجية تحرير موحدة العناصر لتطبق على الدول الأعضاء يكون التمايز فيها تبعاً لمتغيرات العناصر وليس العناصر ذاتها.

في الطريق إلى مؤتمر كانكون وفي أعقاب تشكيل المجموعة التفاوضية على تجارة المنتجات غير الزراعية في شباط ٢٠٠٢، واستناداً إلى المادة ٢٤ من جات ٩٤ وإلى الفقرة ١٦ من إعلان

الدوحة فقد عقدت اجتماعات عديدة ومكثفة كان مؤداها تقديم رئيس المجموعة التفاوضية مسودة عناصر النموذج التفاوضي[١١] حول السلع غير الزراعية اتسمت بما يلي:

١- إدراج معادلة لتخفيض الرسوم الجمركية اعتمدت على المعدل البسيط للتعرفات الجمركية (معادلة جيرارد):

$$t_1 = \frac{B \times t_a \times t_0}{B + t_a \times t_0}$$

حيث إن: t_1 هي التعرفة الجمركية التي سيتم الربط عندها كنسبة مئوية بعد التخفيض
t_0 هي التعرفة الجمركية التي سيتم الشروع في التخفيض انطلاقاً منها
t_a معدل التعرفة البسيط
B معامل التخفيض (غير المحدد).

٢- كما وأن العناصر الأخرى التي تدخل في هذه المعادلة بشمولها لجميع السلع غير الزراعية تطبق على التعرفات المربوطة أما غير المربوطة فتتم مضاعفة المطبق ومن ثم يبدأ تطبيق المعادلة بالتخفيض اعتماداً على إحصاءات الفترة المرجعية للواردات ١٩٩٩-٢٠٠١ وبموجب النظام المنسق HS96 على أن ينتهي التطبيق بموجب النظام المنسق HS02. هذا بالإضافة إلى أن العناصر التي أوردها الرئيس كنموذج تفاوضي أخذت قطاعات سلعية محددة لتكون مبادرات قطاعية مثل الأحذية والمنتجات الجلدية ومكونات وأجزاء محركات المركبات والمجوهرات والمعادن النفيسة والمنسوجات والألبسة.

٣- كذلك إدراج عناصر خاصة بالمعاملة التفضيلية لفائدة الدول النامية مثل إعطائها الحق في إبقاء نسبة من خطوط التعرفة غير مربوطة (٥ في المائة). وكذلك اختلاف التطبيق بين الدول النامية والدول المتقدمة للنتائج من حيث إنفاذ التعرفات الجمركية المنخفضة وفقا لمعادلة التخفيض.

٤- المرونة للدول حديثة الانضمام.

٥- النماذج المتممة للتحرير.

٦- معالجة العوائق غير الجمركية.

---

(١١) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/35/Rev.1.

ولم يكن ذلك لينال رضى الدول الأعضاء المتقدمة والنامية ولم تحصل على توافق آراء لاسيما وأن الدول المتقدمة كانت تطمح إلى إجراء تخفيضات جوهرية في الرسوم الجمركية وبعضها يطمح إلى إطلاق أكبر قدر ممكن من المبادرات القطاعية حتى إن بعضها قد حاول تحديد آجال وتواريخ لإزالة كافة الرسوم الجمركية، وتم بحثها في المجلس العام الذي عمل بدوره وفي محاولة لإيجاد توافق آراء وإنجاح مؤتمر كانكون الوزاري العمل على وضع إطار لتحديد الطرائق في مجال نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق دون تحديد نموذج تفاوضي مذكراً بأن جدول أعمال الدوحة الإنمائي قد حدد مواعيد نهائية لتقديم هذا النموذج إلا أنه لم يتحقق مما قد يضفي طابعاً سيئاً على صورة المنظمة وأعمالها لدى قطاعات الأعمال بشكل خاص والمجتمع المدني بشكل عام. هذا الإطار التفاوضي وعلى الرغم من محاولته إرضاء جميع الأطراف مستنداً إلى ما جاء في مسودة النموذج التفاوضي الذي قدم من قبل رئيس المجموعة التفاوضية على عاتقه تاركاً مجموعة من المسائل الخلافية مثل نسب الربط وتاريخ إزالة كافة الرسوم عن صادرات الدول الأقل نمواً من قبل الدول المتقدمة وإزالة معادلة التخفيض كي يتم مناقشتها والاتفاق عليها مستقبلاً إلا أن ذلك أيضاً لم يلق توافق آراء الدول ولعل السبب لا يكمن فقط في الخلاف بشأن ما جاء في هذا الإطار تحديداً ولكن لربطه بشكل كامل بما كان يجري في المسارات التفاوضية الأخرى وأهمها المفاوضات على تجارة المنتجات الزراعية وقضايا سنغافورة.

قدم رئيس المجلس العام ما سمي بالمرفق (باء) Annex B في إطار مشروع نص كانكون الوزاري الذي عقد خلال الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على عاتقه مع خطاب تغطية (ما أطلق عليه لاحقا نص ديربيز Derbez text) بين فيه أن هذا المشروع لم يحظ بتوافق آراء الدول وخصوصاً الفقرات المتعلقة بنوعية معادلة التخفيض الجمركي من حيث إن البعض طموح جدا (الدول المتقدمة) والبعض الآخر يسعى إلى أن يكون التخفيض في الرسوم للدول النامية طفيفاً جداً وكذلك مزيداً من عدم التوافق بشأن الفقرة المتعلقة بالتحرير وفقاً للمبادرات القطاعية حيث ترى بعض الدول (المتقدمة) بأن يتخذ العديد من المبادرات القطاعية صفة الإلزامية بينما يرى البعض الآخر (الدول النامية بصفة عامة) أن تجري المشاركة في أية مبادرة قطاعية بشكل طوعي.

بقيت هذه المواد خلافية إلى حد ما ولكن ما بدا في الخطاب الختامي لرئيس المؤتمر وبعد تحقق عدم نجاحه لم يظهر أن النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية كان النقطة الخلافية التي ساهمت في عدم إنجاح المؤتمر، ولكن نظام الصفقة المنفردة هو الذي شكّل سبباً في عدم التوصل إلى توافق الآراء.

جيم- مفاوضات ما بعد كانكون

أدى عدم التوصل إلى نتائج في مؤتمر كانكون إلى وضع الدول الأعضاء تحت وطأة الخوف من "فشل النظام التجاري المتعدد الأطراف وتشوه صورة منظمة التجارة العالمية" وشكل دافعاً لالتئام اجتماعات مجموعة العمل التفاوضية بشأن النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية بهدف

الوصول إلى توافق آراء بخصوص الكيفية التي تمضي بها المنظمة في تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

تراوحت العناصر المطروحة على مائدة التفاوض بين تلك الأسئلة المثارة من قبل في نص ديربيز والتي تمثلت فيما هو مبين أدناه مع شرح موجز للمواقف بشكل عام متضمناً مواقف الدول بما فيها مواقف الدول العربية حتى تلك التي عرضت قبل كانكون:

١- تغطية المنتجات

إن التفويض الوارد في إعلان مؤتمر الدوحة ينص على أن لا يكون هنالك أي استثناء لأي خط تعرفة/سلعة وفقاً لتعريف المنتجات الصناعية غير الزراعية الذي أوردناه في بداية هذه الورقة، وأن تكون جميعاً مربوطة في جداول التنازلات الجمركية. تشكل شبه إجماع بين الدول بشكل كبير على شمول تغطية كافة المنتجات إلا أن بعض الدول النامية قد أوضحت أن هنالك سلعاً ذات حساسية بالنسبة لها وطلبت استبعادها من التغطية.

بعض الدول العربية الأعضاء (المغرب والأردن وعمان) اتفقت مع التفويض بعدم استثناء أية سلعة من التغطية فيما كان موقف مصر وتونس مع مجموعة من الدول النامية متمثلاً في أن التغطية تشمل كافة المنتجات مع إعطاء الدول النامية معاملة خاصة ومختلفة من حيث عدم الالتزام والربط بشأن السلع الحساسة خصوصاً غير المربوطة أصلاً. أما الدول العربية الأقل نمواً[١٢] فقد بينت من خلال مجموعة الدول الأقل نمواً بأن لا تقدم الدول الأقل نمواً أية تنازلات تتعارض مع مستوياتها الإنمائية وأن تربط هذه الدول خطوط التعرفة وفقاً لما تراه أيضاً متناسباً مع مستوياتها التنموية.

٢- التعريفة الجمركية

كانت بعض الدول المتقدمة قد طرحت إلغاء الرسوم الجمركية بشكل كامل على المنتجات غير الزراعية خلال مدة زمنية معينة لكن ذلك لم يلق قبولاً من الدول النامية وأصبح التوجه العام يقود إلى أن تكون هنالك معادلة للتخفيض الجمركي إلا أن شكل أو طبيعة هذه المعادلة لم يكن ليتم الاتفاق عليها هل هي خطية، غير خطية أم تلك التي تعتمد معدلات التعرفة...إلخ على أنه كان هنالك اتفاق ضمني على أن المعادلة أيا كان شكلها يجب أن تعالج التعريفات العالية والذرى التعريفية، والتعريفات التصاعدية دون أن يكون هنالك تبادلية متماثلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في تخفيض التعريفات الجمركية.

---

(١٢) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية WT/COMTD/LDC/W/35.

اتفقت الدول العربية على أن المعادلة هي خير وسيلة لتخفيض التعريفات الجمركية مع إعطاء مرونة كافية للدول النامية من حيث عدم تماثلية التخفيض فيما بين الدول المتقدمة والنامية والتأكيد على أن القمم العالية والذرى التعريفية والتصاعدية تتم معالجتها في إطار هذه الجولة التفاوضية وخصوصا تلك التي تفرض على الصادرات من الدول النامية، واقترحت عمان[١٣] بأن يتم تخفيض هذه التعريفات من قبل الدول المتقدمة إلى ما نسبته ١٠ في المائة ومن ثم تطبيق أية معادلة يتم الاتفاق عليها بدءاً من هذه النسبة. مجموعة من الدول النامية ومن بينها مصر رفضت مقترحات إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل آخذة بعين الاعتبار كون الرسوم الجمركية مصدر حماية للصناعات المحلية في الدول النامية كما وأنها مصدر دخل حكومي (العوائد الجمركية) يساهم في تغطية الإنفاق الإنمائي.

طرحت الدول العديد من معادلات التخفيض الجمركي وقد وردت جميعاً من دول متقدمة لديها طموح إلى التخفيض الجوهري على التعرفة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكوريا واليابان) أما ما قدم من معادلات مصدرها الدول النامية خلال هذه الفترة فتمثل في تلك التي وردت من الصين والهند. هذه المعادلات جميعاً لم تكن لتحظى بأي توافق آراء حولها (استعراض هذه المعادلات لاحقاً عند معالجة عناصر حزمة تموز مع مجموعة المعادلات الأخرى حتى يكون هنالك ترابط في العرض).

دال- الأساليب المتممة للتحرير في تجارة المنتجات غير الزراعية

طرحت العديد من الأساليب المتممة لتحرير التجارة مثل ما يسمى صفر-صفر وهي التي تتمثل في أن كل دولة تشارك في أية مبادرة مطروحة تلغي كافة الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المشمولة في هذه المبادرة ومبادرات على غرار تلك الموجودة حالياً في إطار المنظمة والمسماة مبادرة منتجات تكنولوجيا المعلومات والتي التزم أعضاؤها بالوصول إلى إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات وامتدت إلى كافة الدول الأعضاء وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. كما وطرح أن يتم استعمال ما يسمى صفر – X بحيث تعمل الدول المتقدمة على إلغاء الرسوم الجمركية وتعمل الدول النامية المشاركة في المبادرة على التخفيض بنسبة محددة من الرسوم الجمركية وكذلك مبدأ المواءمة بالوصول إلى نسبة محددة من الرسوم الجمركية على قطاع محدد وعلى غرار المواءمة لقطاع المنتجات الكيماوية. أكدت الدول النامية بدورها ومن بينها مجموعة من الدول العربية على أن موضوع المبادرات القطاعية أمر موجود في تفويض الدوحة ولكنه ينظر من خلال/أو بعد ما يتم التوصل إليه بشأن معادلة التخفيض الجمركي وقد شدّد الكثير من الدول النامية على أن تكون المشاركة طوعية لا إجبارية في المبادرات والأساليب المتممة للتحرير.

---

(١٣) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/14.

١- إزالة الرسوم الجمركية المنخفضة

لم يكن هنالك تعريف للرسوم الجمركية المنخفضة إلا أن البعض قد عرّفه بأنه يقع تحت نسبة ٥ في المائة، وأفادت بعض الدول النامية ومن بينها مصر بأن هذا إن تم من قبل الدول المتقدمة فلا يعد تنازلاً بينما كان طلب المغرب بأن يتم الاحتفاظ بالرسوم المنخفضة للدول النامية لا سيما وأنها مصدر للعوائد الحكومية وليس لها أثر على النفاذ إلى الأسواق. وقد بينت الدول العربية الحديثة الانضمام (عمان والأردن) أن الدول المنضمة حديثاً إلى المنظمة قد خفضّت الرسوم الجمركية على عدد هائل من خطوط التعرفة الجمركية لديها وسوف يكون للمطالبة بإلغاء هذه الرسوم أثر سلبي على اقتصادياتها.

٢- نسبة ربط لخطوط التعريفة من مجمل الخطوط ونسبة الأساس وسنة الأساس

على الرغم من أن تفويض الدوحة ينص على عدم استثناء أي خط تعرفة خارج الإطار التفاوضي فقد دعت الولايات المتحدة إلى أن يتم الشروع في تخفيض الرسوم المطبقة وليس المربوطة وإيجاد حل لخطوط التعرفة غير المربوطة كما حصل في جولة أوروجواي أما بقية الدول المتقدمة فقد بينت أن التخفيض يبدأ مما هو مربوط من جداول التنازلات الجمركية مع ربط خطوط التعرفة غير المربوطة. وقد أصرّت الدول النامية بشكل عام على أن إجراء أية تخفيضات يبدأ ممّا هو مربوط ويترك للدول النامية الحق في تقرير كيفية ربط التعرفة غير المربوطة في جداول التزاماتها. أما بالنسبة لسنوات الأساس فقد اتفق الجميع على أن تكون تلك الإحصاءات المتوفرة للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠١، على أن يكون التفاوض وفقاً للنظام المنسق HS 96 وتقدم نتائج الجولة التفاوضية وفقاً للنظام HS 2002.

٣- المرونات الممنوحة لفائدة الدول النامية

يتفق الجميع على منح مرونة للدول النامية في إطار تحرير تجارة المنتجات غير الزراعية إلا انها وحسب وجهة نظر الدول المتقدمة يجب أن تكون محدودة وعملية ولا تشوه التجارة بينما طالبت الدول النامية بمرونات متعددة أهم أشكالها:

١- اعتماد تعويض Credit للتحرير الطوعي.

٢- فترات انتقالية لتطبيق نتائج الجولة التفاوضية.

٣- معالجة موضوع انحسار الأفضليات خاصة في المستوى الثنائي والإقليمي.

٤- معامل خاص للدول النامية في معادلة التخفيض الجمركي.

٥- إفساح المجال للدول النامية لإبقاء خطوط تعرفة جمركية غير مربوطة وإذا تم ربطها يترك لها المجال في تقدير نسبة الرسم الجمركي الذي تربط عليه.

٦- عدم تماثلية التطبيق في تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول المتقدمة والنامية.

٤- الدول الحديثة الانضمام[١٤]

مجموعة الدول الحديثة الانضمام والتي من بينها الأردن وعمان طالبت وبناء على ما جاء في إعلان الدوحة الفقرة التاسعة منه بأن تأخذ هذه المفاوضات بعين الاعتبار الالتزامات المكثفة والموسعة التي أخذتها على عاتقها عند الانضمام. وقد تمثلت مطالب واهتمامات هذه الدول بما يلي:

١- لا بد أن يكون هنالك المزيد من التحرير لدى كافة الدول الأعضاء ومن غير العدل أن تبدأ هذه الدول بإجراء المزيد من التحرير في الوقت الذي ما زالت بصدد تطبيق التزاماتها التي أخذتها على عاتقها في إطار انضمامها إلى المنظمة أو انتهت للتو من تنفيذ التزاماتها.

٢- معامل خاص في معادلة التخفيض الجمركي لهذه الدول.

٣- إعطاء هذه الدول مرونة في تطبيق نتائج جولة المفاوضات تزيد على تلك التي تمنح للدول النامية من حيث فترات التطبيق وفترات السماح.

٤- في حال التوصل إلى إلغاء الرسوم الجمركية المنخفضة فمطلوب إعفاء هذه الدول من تلك.

بعض هذه المطالب لقي ترحيبا من قبل الدول المتقدمة مثل ذلك المتعلق بفترات السماح بل وطالبت بعض الدول المتقدمة بأن تكون التزامات هذه الدول الحديثة الانضمام نموذجا للتحرير يحتذى من قبل الدول النامية. وكذلك لقي ترحيبا من قبل الدول النامية الكبيرة مثل الهند والبرازيل فيما لقي بعض المعارضة من قبل بعض الدول النامية التي بينت أن أسواق الدول التي فتحت أمامها بعد الانضمام هو خير مكافأة لهذه الدول.

كانت هذه بشكل عام المواقف التي سبقت ما يسمى حزمة صفقة تموز. بعد اجتماعات مكثفة خلال الأشهر شباط/فبراير وحتى تموز/يوليو طرحت الدول الأعضاء مطالبها ووجهات نظرها بشأن الكيفية التي ترى بها أسس التحرير في تجارة المنتجات غير الزراعية فلم يكن بالمستطاع الوصول إلى ما يسمى نموذجا لتحرير تجارة المنتجات الزراعية ولكن تم التوصل إلى ما يسمى إطارا لوضع أساليب (نموذج) مفاوضات في مجال تجارة المنتجات غير الزراعية والذي أطلق عليه حزمة/صفقة تموز بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

---

(١٤) مجموعة الدول الحديثة الانضمام تتكون من الأردن،عمان، كرواتيا، مولدوفيا، ألبانيا، وجورجيا وهي الواردة في نص الفقرة (٩) من إعلان الدوحة.

رابعا- عناصر حزمة/صفقة تموز[١٥]

المرفق باء من حزمة تموز وضع إطارا لأساليب التفاوض في مجال تجارة المنتجات غير الزراعية وهذا المرفق لم يكن به ما هو جديد أو مستحدث على ما جاء في مؤتمر كانكون وأطلق عليه نص "ديربز" (Derbez Text) باستثناء ما جاء في الفقرة (١) والتي أطلق عليها الآلية (Vehicle) وهي التي أعطت المرونة لبعض الدول الأفريقية التي شددت على أن ما جاء في المرفق باء في مختلف الفقرات لم يكن ليأخذ بعين الاعتبار كافة اهتماماتها من حيث التفاصيل ولا يوفر حماية مستقبلية لهذه الاهتمامات، فنصت هذه الفقرة على أن تقوم المجموعة التفاوضية بالعمل على إجراء المزيد من المفاوضات مستقبلا بشأن العناصر المتعلقة بما يلي[١٦]:

١- المعادلة.
٢- الأفضليات الممنوحة للدول النامية بأشكال مختلفة.
٣- معاملة التعرفة غير المربوطة.
٤- المرونات التي ستمنح للدول النامية.
٥- المشاركة في المبادرات القطاعية.

وكون هذا الإطار سيشكل الأساس التفاوضي التفصيلي للوصول إلى نموذج تفاوضي في تحرير تجارة المنتجات غير الزراعية فإن أهم عناصره بالإضافة إلى ما تم توضيحه حول نص "ديربز" عند استعراض ما قدم إلى مؤتمر كانكون كانت على الشكل التالي:

(أ) إجراء التخفيضات الجمركية معالجا الذرى التعريفية والتعريفات العالية والتصاعد التعريفي معتمدا على معادلة تخفيض غير خطية تطبق على كافة خطوط التعرفة الجمركية وأن تكون التغطية على كافة السلع دون استثناء مسبق؛

(ب) أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة للدول النامية والأقل نموا بعين الاعتبار في معادلة التخفيض مع التركيز على عدم تماثلية المعاملة في الالتزامات بين الدول النامية والأقل نموا؛

(ج) تطبق معادلة التخفيض على الرسوم الجمركية المربوطة أما الخطوط التعريفية غير المربوطة فيطبق عليها ضعف معدل التعرفة المطبقة (وهذا غير متوافق عليه كليا) على أن تكون سنة الأساس بالنسبة للتعرفة المطبقة سنة ٢٠٠١. كما وحدد الإطار بأن لا تتجاوز نسبة خطوط

---

(١٥) حزمة تموز/المرفق باء تاريخ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٥، ترجمة الإسكوا.

(١٦) نص الفقرة (١) من حزمة تموز.

التعرفة غير المربوطة أو تلك التي لا تطبق عليها المعادلة بنسبة محددة وهي ٥ في المائة (النسبة غير متوافق عليها بعد) وكذلك تطبيق تخفيضات على ما لا يزيد عن ١٠ في المائة من خطوط التعرفة لدى الدول النامية وبما لا يقل عن ٥٠ في المائة من التطبيق الفعلي (هذه النسبة غير متوافق عليها بعد) للتخفيض وفقاً للمعادلة ويزيد ذلك من ١٠ في المائة (هذه النسبة غير متفق عليها بعد) من قيمة واردات الدولة النامية التي تلجأ لذلك؛

(د) الاعتراف بإعطاء مزايا Credit للدول النامية على التحرير الطوعي الذي يُثبت على أساس MFN؛

(هـ) تحويل كافة الرسوم النوعية إلى رسوم جمركية بنسبة مئوية وتثبيتها على أساس منهجي يتفق عليه؛

(و) إعفاء الدول التي تقل تغطية الخطوط التعريفية المربوطة لديها عن ٣٥ في المائة من كافة خطوط التعرفة من النظام الجمركي المنسق (هذه النسبة غير متفق عليها بعد) من تطبيق التخفيض وفقا للمعادلة على أن يتم الربط لديها بنسبة ١٠٠ في المائة وبعد ربطه يجب أن لا يتجاوز المتوسط العام للتعرفة المربوطة لجميع البلدان النامية بعد تطبيق نتائج هذه الجولة التفاوضية؛

(ز) المبادرات القطاعية جزء لا يتجزأ من المفاوضات هادفاً إلى إلغاء التعرفة أو إجراء مواءمة على قطاعات محددة وخصوصاً تلك ذات الأهمية التصديرية للدول النامية ويترك أمر التغطية والمشاركة والمرونات للدولة النامية للمفاوضات على أن يبقى المجال مفتوحاً بالنسبة لآليات التحرير المتممة والتكميلية مثل مبدأ صفر-صفر والمواءمة القطاعية والعرض والطلب لحين الاتفاق على نموذج تفاوضي؛

(ح) منحت الدول النامية مجموعة من المرونات والتي تم توضيحها عند استعراض نص "ديربز" وكذلك فيما جاء بأعلاه مع التأكيد على أن المرونات لا تستثني فصلاً كاملاً من النظام الجمركي المنسق وترك المجال للدول الأقل نمواً في تطبيق المعادلة أو المشاركة في المبادرات القطاعية على أنه وكمساهمة منها في هذه الجولة أن تعمل على زيادة مستوى الربط على خطوط التعرفة الجمركية مع الدعوة إلى أن تعمل الدول الأعضاء إلي أن تقرر طوعاً منح الصادرات من الدول الأقل نمواً إعفاء من الرسوم والحصول على موعد لتحقيق ذلك وليتم الاتفاق عليه في المفاوضات لاحقاً؛

(ط) معالجة قضية السلع البيئية غير الزراعية من أجل تحرير التجارة فيها؛

(ي) اعتبار المعوقات غير الجمركية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات وأن يتم التوصل إلى نموذج تفاوضي بشأنها من خلال العرض والطلب (الثنائي) أو على المستوى الرأسي أو الأفقي؛

(ك) معالجة موضوع انحسار الأفضليات غير التبادلية.

ألف- المجريات التفاوضية على عناصر حزمة/صفقة تموز

١- معادلة التخفيض الجمركي

تتفق معظم الدول على أن الوصول إلى معادلة للتخفيض الجمركي يعتبر الأساس الأهم بغية التوصل إلى نتائج في هذه المفاوضات ولكن هنالك تبايناً في الآراء بين عدد من الدول المتقدمة ومجموعة كبيرة من الدول النامية من حيث إن الدول المتقدمة تطرح وبشدة تزامن وتوازي بحث موضوع معادلة التخفيض الجمركي مع كافة العناصر التفاوضية الأخرى وخصوصاً تلك المتعلقة بالمبادرات القطاعية والأساليب المتممة أما الدول النامية فقد طرحت أنه لا بد من الوصول إلى معادلة للتخفيض الجمركي أولاً لمعرفة مدى الأثر الذي تتركه على هيكل التعرفة الجمركية لديها وما سينجم عنه من فرص للنفاذ إلى الأسواق ومن ثم التطلع إلى كيفية معالجة العناصر التفاوضية الأخرى مع التشديد على أن تأخذ المعادلة كافة المرونات المطروحة في برنامج الدوحة وفي حزمة/صفقة تموز.

وحيث إن معادلة تخفيض الرسوم الجمركية تشكل العنصر الأهم في هذه المفاوضات فلا بد من استعراض كافة المعادلات التي طرحت من قبل كل من الدول المتقدمة أو النامية من بدء هذه المفاوضات. تنحصر معادلة التخفيض الجمركي المنظورة في أن تكون رياضياً معادلة خطية وهي التي تعمل على التخفيض بنسب متساوية على كافة الرسوم أو تلك غير الخطية التي تعمل على التخفيض بنسب متفاوتة وتكون بأشكال مختلفة ولكنها جميعاً تتوحد في الهدف من أجل تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة العائق الجمركي على خطوط التعرفة الجمركية التي تطبق عليها.

أما المعادلات التي طرحت في المرحلة الأولى من المفاوضات فكانت على النحو التالي:

١- **المعادلة الهندية:** وهي معادلة خطية مباشرة تعمل على التخفيض بنسب متساوية على كافة خطوط التعرفة بغض النظر عن النسب الأساس للرسوم الجمركية التي تطبق عليها المعادلة وعلى مرحلتين[١٧]:

---

(١٧) الوثيقة رقم TN/MA/W/10/Add.2.

$C=C_1(A\ xY)x\ 100$

مرحلة أولى[١٨] $t_1=Cxt_0$

مرحلة ثانية $t_1 \leq 3\,x\,t_{a1}$

توصف هذه المعادلة في أنها عند تطبيقها ستعمل على تخفيض الرسوم الجمركية لدى الدول المتقدمة بشكل أكبر من ذلك التخفيض الذي يخص الدول النامية (عدم تماثل التخفيض) وبه تحتفظ الدول النامية برسوم جمركية عالية إلى حد ما حيث أن الرسم العالي لن يتأثر بالانخفاض كما لو استعملت معادلة غير خطية. طبعاً هذه المعادلة لاقت بعض الاستحسان من قبل بعض الدول النامية ولكن الدول المتقدمة وبعضاً من الدول النامية لم تقبلها.

٢- **المعادلة الكورية:** تهدف المعادلة إلى تخفيض معدل الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠ في المائة لدى كافة الدول مع تطبيق تخفيضات أكبر على الذرى التعريفية والشروع في إجراء نسبة تخفيض قدرها ٢٠ في المائة على كل خط تعرفة مع ربط ذلك بتخفيض إضافي وفقا للمعادلات التالية[١٩]:

$t_1=(t_0x0.8)-(0.7x(t_0-2xta)$

تطبق هذه المعادلة حال وصول التعرفة إلى ما يقل عن ضعف معدل التعرفة الوطنية وأقل من نسبة ٢٥ في المائة.

$t_1=(t_0x0.8)-(0.7x(t_0-25)$

تطبق هذه المعادلة إذا كانت التعرفة تزيد عن ضعف معدل التعرفة الوطنية وأعلى من نسبة ٢٥ في المائة. لاقت هذه المعادلة رفضاً من الدول النامية حيث إنها ستعمل على إجراء تخفيضات مكثفة لديها وفيها نوع من التماثلية في التخفيض بين الدول المتقدمة والدول النامية.

---

(١٨) t1 = الرسوم الجمركية النهائية

t0 = الرسوم الجمركية الأساس المربوطة

C = معامل التخفيض الذي عرف على أن يكون (١) للدول المتقدمة و٠,٦٧ للدول النامية

ta1 = معدل التعرفة البسيط بعد تطبيق المعادلة.

(١٩) الوثيقة رقم TN/MA/W/6/Add.

٣- **المعادلة الأوروبية**[٢٠]: وهي المعادلة الضاغطة التي تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية بموجب معادلة غير خطية مع معدلات لمواءمة التعرفات وضغطها من خلال عدة مجموعات وفقاً للرسوم المربوطة لكل مجموعة. وقد واجهتها الدول النامية بالنقد وإلى حد ما بعض الدول المتقدمة.

٤- **المعادلة اليابانية**[٢١]: طرحت هذه المعادلة[٢٢] أن يتم التخفيض وفقاً لمعدل تعرفة مرجح على أن يكون المعامل المخفض متغيراً وفقاً لنسبة معدل التعرفة المرجح ويزداد هذا المعدل باطراد. لم تكن هذه المعادلة لتقبل من طرف الدول المتقدمة أو النامية لا سيما وأن الدول النامية ستطبقها طبقاً لوارداتها من الدول المتقدمة والتي تحظى بنسب تعرفة عالية فيما تطالب هي بتخفيض الرسوم الجمركية على خطوط التعرفة الجمركية التي هي مصدر اهتمامها في التصدير إلى أسواق الدول المتقدمة وكذلك فإنها ترتب نوعاً من التماثلية في التخفيض بين الدول المتقدمة والدول النامية.

٥- **المعادلة الصينية**[٢٣]: تعتمد هذه المعادلة[٢٤] على المعدل البسيط للتعرفة الجمركية وبما يشبه المعادلة غير الخطية وتقود إلى تخفيض كبير للتعرفات العالية وكذلك تقود إلى تخفيض كبير لمعدلات التعرفة العالية ولم تلق أيضاً قبولاً من الدول النامية وكذلك من الدول المتقدمة لعدم التقائها مع أهداف أي منها.

٦- **المعادلة الأمريكية**[٢٥]: كانت هذه المعادلة الأكثر طموحاً لإجراء التخفيض المتدرج وصولاً إلى إزالة كافة الرسوم الجمركية بحلول ٢٠١٠. كان المقترح الأمريكي قد طلب أن يتم الشروع في إزالة كافة الرسوم الجمركية المفروضة على كافة خطوط التعرفة والتي تكون نسبتها ٥ في المائة فما دون ومن ثم يبدأ التطبيق خلال العام ٢٠٠٥، بموجب المعادلة التالية وهي المعادلة السويسرية غير الخطية:

---

(٢٠) كما في الوثيقة رقم TN/MA/W/11 وتعديليها $t_1 = B_1^L + (t_0 - B_0^L) \times [\frac{B_1^U - B_1^L}{B_0^U - B_0^L}]$.

(٢١) الوثيقة رقم: TN/MA/W/15.

(٢٢) $t^w 10 = \frac{A_x t a^w o}{A_x t a^w o} + a$

(٢٣) الوثيقة رقم TN/MA/W/20.

(٢٤) $T_1 = \frac{(A + B \times P) \times T_0}{(A + P^2) + T_0}$.

(٢٥) الوثيقة رقم TN/MA/W/18.

$$T_1 = \frac{8 \times t_0}{8 + t_0}$$

حيث إن t_1 = التعرفة النهائية

t_0 = التعرفة الأساسية

8 = معامل المعادلة السويسرية

وقد وضعت هذه المعادلة هدفاً لتخفيض كافة الرسوم الجمركية إلى أعلى حد مقداره ٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ على أن يتم خلاله تخفيض الرسوم الجمركية التي تكون مصدر اتجار عالي بين الدول وبشكل ثنائي وفقاً لمبدأ صفر - صفر ولا يتم تبادله وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. كما وطرحت مرحلة ثانية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بإجراء تخفيض وفقاً لمعادلة خطية تعمل على إزالة كافة الرسوم الجمركية على كافة المنتجات غير الزراعية على مدار الخمس سنوات.

قوبلت هذه المعادلة بنقد لاذع ورفض مطلق من قبل الدول النامية خصوصاً وأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أية مرونة تمنح للدول النامية وكذلك تعامل الدول بتماثلية ودون تمييز وإنها عودة ونكوص عن ما تم الالتزام به في برنامج الدوحة.

أدت هذه المعادلات إلى ما يشبه الاحتقان في المفاوضات بين كافة الدول الأعضاء كون هذه المعادلات لم تحقق التوازن بين مطالب الدول. لم تحظ طروحات الدول المتقدمة التي لديها طموح كبير في هذه الجولة لإزالة كافة الرسوم الجمركية عن كافة خطوط التعرفة بموافقة الدول الأعضاء كما أنها لم تقبل بطروحات الدول النامية التي تمحورت في محاولة لإبقاء الرسوم الجمركية على المنتجات غير الزراعية عالية إلى حد ما.

أما الدول النامية فقد تمحورت أسس رفضها لما قدم من قبل الدول المتقدمة للأسباب الموجزة التالية:

١- إن طموح الدول المتقدمة بإزالة الرسوم الجمركية عن كافة خطوط التعرفة يجب أن يطبق على الدول المتقدمة فقط.

٢- ان ما طرحته الدول المتقدمة لا يعالج الجوانب التنموية في الدول النامية من حيث احتياجها إلى معاملة خاصة ومختلفة تضمن الإبقاء على الرسوم عالية نوعاً ما حمايةً لصناعاتها المحلية وكذلك مصدراً للإيرادات الحكومية كما أنها لا تعالج انحسار الأفضليات الممنوحة ثنائياً وخصوصاً غير التبادلية.

٣- لم تكن هنالك معالجات كفؤة في طروحات الدول المتقدمة لإزالة التعريفات العالية والمتصاعدة والذرى التعريفية لدى الدول المتقدمة مما يحد من فرص النفاذ إلى أسواقها من قبل صادرات الدول النامية.

٤- لم تكن الدول المتقدمة لتتعامل بشكل واقعي مع خطوط التعرفة غير المربوطة لدى الدول النامية.

٥- عدم إعطاء موضوع التحرير الطوعي لدى الدول النامية أي اهتمام بل وإن بعض الدول المتقدمة طالبت بأن يتم البدء بالتخفيض مما وصل من الرسوم المطبقة والتي كانت نتيجة للتحرير الطوعي.

٦- كما أن الدول النامية الكبيرة كانت وبشكل مؤكد تربط بين التقدم في المسارات التفاوضية الأخرى لمعرفة التوازن بالاستفادة من الجولة التفاوضية وفي كافة الموضوعات وفقاً لاهتماماتها.

٧- هذه المعادلات جميعاً وان كانت ما زالت مطروحة على مائدة المفاوضات بالإضافة إلى المعادلة الواردة في نص "ديربز" التي شرحت تحت عنوان ما بعد الدوحة في هذه الورقة، إلا أنها قد تكون جميعاً شبه ميتة باستثناء نص "ديربز" الذي حاولت بعض الدول النامية دفعه إلى طاولة المفاوضات والذي اعتبرته الدول المتقدمة ميتاً.

وتحت الضغط لإحراز تقدم في المفاوضات بعد توافق الآراء على حزمة تموز تم طرح المعادلات التالية في المرحلة الثانية على مائدة التفاوض في محاولة لبناء توافق آراء للوصول إلى ما أطلق عليه المقاربة الأولى First approximation في نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٥، يحمل في ثناياه نموذجاً تفاوضياً يقدم إلى المؤتمر الوزاري في هونج كونج.

٢- <u>المعادلات المقترحة بعد عدم التوافق وبروز منهج التبسيط خلال العام ٢٠٠٥</u>

بعد تعثر المؤتمر الوزاري في كانكون تيقنت الدول الأعضاء من الدول المتقدمة والنامية أن الحل يكمن في إيجاد حل توافقي يرضي جميع الدول الأعضاء بما يتيح المجال من التطبيق الحقيقي للتكليف الوارد في مضامين أجندة الدوحة التنموية، وذلك بالتأكيد على مبدأ الصفقة الواحدة، إلى جانب التركيز على عدم إعادة الجهد من نقطة البداية، وهو ما انعكس بدوره على جميع مواضيع التفاوض بما فيها بالطبع التفاوض على نفاذ السلع الصناعية (غير الزراعية)، وعلى الرغم من أن مبدأ "الصفقة الواحدة" بقي في أجواء العمل إلا ان المجموعة التفاوضية حول الموضوع وبهدف تحقيق الإنجاز قد ساد في أعمالها توافق غير معلن صراحةٍ على أن يتم بداية التوصل إلى توافق بشأن معادلة التحرير ومن ثم يتم الاتفاق على باقي عناصر أنموذج التحرير وإن بقي العمل بالتوازي عليها قائماً في ذات الوقت متمثلاً في الدفع باتجاه المبادرات القطاعية من قبل الدول المتقدمة والدفع باتجاه المزايا والمرونات التي تمنح الدول النامية والأقل نمواً قبل الشروع بالتفاوض على أي شيء آخر. وفي إطار هذه التوجهات فقد وضعت على الطاولة ستة مقترحات تضمنت كل منها معادلة تختلف عن الأخرى ولكن في عدد من الطروحات يبرز اشتراك في بعض الطروحات، مما يمكن أن يؤول إلى تقسيمهما إلى حزمتين رئيسيتين، تعتمد المقترحات ضمن الحزمة الأولى نموذج

المعادلة السويسرية البسيطة وهي: المقترح الأمريكي [معادلة سويسرية بمعاملين لمتغير واحد][٢٦] والمقترح الأوروبي [معادلة سويسرية بمعامل واحد لمتغير واحد ومعامل المكافئة والمزايا Credit][٢٧] والمقترح النرويجي [معادلة سويسرية بمعاملين لمتغير واحد إلى جانب معامل مكافئة][٢٨] ذلك إلى جانب المقترح المقدم من قبل المكسيك وتشيلي وكولومبيا [معادلة سويسرية بمعاملين وعدد من الخيارات][٢٩] والتي اعتمدت جميعها على الشكل العام للمعادلة السويسرية[٣٠] مع إضافة المتغيرات التي تعبر عن الأفكار المطروحة في كل مقترح من المقترحات. أما الحزمة الثانية فتتمثل في المعادلة التي أقترحها كل من الأرجنتين والبرازيل والهند "ABI" [معادلة تعتمد على متوسط التعريفة المربوطة لكل دولة عضو][٣١].

يبين الجدول التالي وحسب العرض الذي كان الجانب الياباني قد قدمه في إطار أعمال المجموعة التفاوضية حول نفاذ السلع غير الزراعية في المنظمة مصفوفة المقارنة بين المعادلات بما يتناوله كل اقتراح تجاه عناصر التحرير في النموذج المبين في تكليف التفاوض كما تم التعبير عنه في الفقرة (١٦) من إعلان الدوحة الوزاري والذي حاول نص حزمة تموز ترجمته خاصة بما يتعلق بالمعاملة التفضيلية للدول النامية والتي تبرزها الفقرة (٨) من المرفق (B) من حزمة تموز، وفي ما يلي الجدول:

العنصر	المقترح الأمريكي	المقترح الأوروبي	المقترح النرويجي	مقترح CCM[ج]	مقترح ABI[ب]	المقترح المقدم من مجموعة ACEP[أ]
المعادلة	نمط سويسري بتطبيق معاملين مختلفين الأول في حالة الدول المتقدمة والثاني الأعلى في حالة الدول النامية	نمط سويسري بمعامل واحد لجميع الدول مع إدخال متغير لمعامل المكافئة والمزايا Credit على مستوى التحرير المسبق	تجمع المقترحين السابقين حيث انها نمط سويسري مع معاملين مختلفين متزامن مع إدخال متغير المكافئة والمزايا Credit	نمط سويسري بتطبيق معاملين مختلفين للدول النامية والمتقدمة مع عدد من المتغيرات التي يمكن أخذها لغايات إعطاء الدول النامية نوع من المرونة	معادلة غير خطية تعتمد على متغير بمعامل منفرد لكل دولة هو متوسط التعريفة المربوطة لها	تعتمد المعادلة[د] غير الخطية المقترحة من قبل ABI مع إدخال متغير لمعامل المكافئة والمزايا Credit إلى جانب عوامل أخر متعلقة بالأمور التنموية

---

(٢٦) $t_1 = \frac{t_0 \times A}{t_0 + A}$, JOB(05)/36.

(٢٧) كما في الوثيقة رقم TN/MA/W/11 وتعديليها $t_1 = B_1^L + (t_0 - B_0^L) \times [\frac{B_1^U - B_1^L}{B_0^U - B_0^L}]$.

(٢٨) TN/MA/W/7.

(٢٩) TN/MA/W/50.

(٣٠) المعادلة السويسرية البسيطة: $t_1 = \frac{t_0 \times A}{t_0 + A}$.

(٣١) $t_1 = \frac{B \times t_a \times t_0}{B \times t_a + t_0}$, TN/MA/W/54

العنصر	المقترح الأمريكي	المقترح الأوروبي	المقترح النرويجي	مقترح CCM(ج)	مقترح ABI(ب)	المقترح المقدم من مجموعة ACEP(أ)
المرونات الممنوحة	اشتراط عدم تطبيق المرونات الممنوحة في الفقرة (٨) من الملحق (B) من حزمة تموز مقابل تطبيق المعادلة بالمعامل الأعلى للدول النامية	اشتراط عدم تطبيق كافة المرونات الممنوحة بالفقرة (٨) حتى يتم إدخال متغير المكافئة المقترحة	اشتراط عدم تطبيق كافة المرونات الممنوحة بالفقرة (٨) حتى يتم إدخال متغير المكافئة المقترحة	اشتراط عدم تطبيق كافة المرونات الممنوحة بالفقرة (٨) حتى يتم السماح بتطبيق المعامل المختلف في حالة الدول النامية	يؤكد المقترح على ان المرونات التي يمنحها تطبيق الفقرة (٨) تعتبر الحد الأدنى للمعاملة الخاصة والتفضيلية وأن مبدأ عدم التماثل في تطبيق التخفيض يجب أن يتم التعبير عنه بمتغير منفرد في المعادلة	يؤكد المقترح على ان المرونات التي يمنحها تطبيق الفقرة (٨) تعتبر الحد الأدنى للمعاملة الخاصة والتفضيلية وأن مبدأ عدم التماثل في تطبيق التخفيض يجب أن يتم التعبير عنه بمتغير منفرد في المعادلة
معامل المكافئة المقترحة	لا يوجد	يتمثل معامل المكافئة برفع معامل التخفيض على ان يتم تحسين نسبة الخطوط المربوطة وإخضاع جميع الخطوط للتخفيض	يتمثل معامل المكافئة برفع معامل التخفيض على ان يتم تحسين نسبة الخطوط المربوطة وإخضاع جميع الخطوط للتخفيض إلى جانب المشاركة في المبادرات القطاعية المقترحة	يتمثل معامل المكافئة برفع معامل التخفيض على ان يتم تحسين نسبة الخطوط المربوطة وإخضاع جميع الخطوط للتخفيض	لا يوجد	يتمثل عامل المكافئة بجمع قيم مجموعة من العناصر التأشيرية التي تعبر كل قيمة عنها عن أحد العناصر التالية: نسبة التعريفة المربوطة، التحرير الطوعي، مدى اعتماد الاقتصاد على العوائد الجمركية، الحاجة إلى تكيف الصناعات المحلية واعتمادها على نفسها، اعتماد سياسة صناعية تراعي الجانب التنموي، اعتبار انحسار الأفضليات الممنوحة على المستوى الثنائي، حجم الانفتاح الاقتصادي، حساسية الاقتصاد للعوامل الخارجية

المصادر: (أ) [JOB(05)/150] Antigua, Barbuda, Barbados, Jamaica, St. Kitts and Nevis, Trinidad, Tobago.

(ب) Argentina, Brazil, India.

(ج) Colombia, Chile, Mexico.

(د) $T_1 = \frac{(B + C) \times T_a \times T_0}{[(B + C) \times T_a] + T_0}$.

(هـ) the African, Caribbean and Pacific Group of States.

(و) Argentina, Brazil, India.

(ز) Colombia, Chile, Mexico.

حتى يستقيم التحليل يستوجب أولاً الوقوف على جوهر الفرق بين ما تعبر عنه المعادلتان اللتان اعتمدتا شكل المعادلة السويسرية غير الخطية المشار إليها سابقاً. أما الأولى غير الخطية وتسمى المعادلة السويسرية البسيطة والتي استخدمت من قبل الدول المتقدمة، فهي تؤدي إلى تخفيض نسبة معينة ثابته من الرسم الجمركي مهما بلغ ذلك الرسم. وحسب التطبيق الرياضي فإنه كلما ارتفعت القيمة الأصلية الخاضعة للتخفيض وفق النسبة، وهو حال التعريفة الجمركية في معظم الدول النامية التي كانت أعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT، فإن التخفيض من تلك الرسوم سيكون بالتأكيد أكبر مما سيتم التخفيض منه على التعريفات المنخفضة وهو حال طبيعة التعريفات في الدول المتقدمة. تبرر الدول المتقدمة تبنيها لهذا الشكل من المعادلات باستقامة المنطق، على الأقل من وجهة نظرهم، في أن تتناسب قيمة التخفيض مع المستوى الأصلي للتعريفة، وللوهلة الأولى فإن جوهر العبارة الأخيرة يتطابق مع ما تنادي به الدول النامية ولكن بالتأكيد من تلك الزاوية التي تريك الهرم من الجانب المعاكس، حيث ترى الدول النامية بأن التعامل مع مستوى التعريفات لا يجب أن يقف عند المنطق الرياضي الجامد في تطبيق معادلة تخفيض، و إنما العودة إلى فهم المنطق الذي قبل سابقاً بأن تكون تلك التعريفات العالية على ذلك المستوى، وهو بالتأكيد أهمية تلك السلع في ذلك الاقتصاد، حيث ان مستويات التعريفة العالية اتخذت لأغراض حمائية كون تلك السلع تنتج على المستوى المحلي وبالتالي فمن الطبيعي حمايتها، والتي تعترف اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة لضبط التدفقات التجارية بين الشركاء التجاريين، وهذا ما حدا بها إلى إدخال نمط معادلة سويسرية تعتمد على المتوسط البسيط للرسوم الجمركية [بنيت على "معادلة جيرارد" التي شُرحت سابقاً ورفضتها الدول المتقدمة قبيل مؤتمر كانكون] وعلى ما تقدم يتبين بأن دعوة الدول النامية إلى أن تتناسب مستويات التخفيض مع مستوى التعريفة لا يعني أن تزيد كنسبة التخفيض منها تبعاً لارتفاع الرسم الأصلي بل على النقيض هو تخفيضه بالنسبة التي تتيح المجال لإبقاء التعريفة على تلك السلع عالية تتناسب مع مطلب الحماية وإن انخفض سقفه، وبكلمات أخرى بأن يكون التخفيض على الرسوم العالية المفروضة أصلاً على السلع الحساسة أقل والأهم بمستوى أقل من التخفيض المطروح وفق المعادلة السويسرية البسيطة.

قبل الشروع في إبراز مبررات دعوات الدول النامية "الكبرى" لاعتماد المعادلة غير الخطية التي تعتمد متوسطات التعريفة كأداة لتحديد المجال الذي ستعمل به المعادلة المقترحة من قبلها، يجدر التطرق إلى أن الدول المتقدمة تبرز في كثير من المجالات أحد الخصائص التي تتميز به "شكل المعادلة السويسرية البسيطة غير الخطية" وهو ما يعرف بأنها معادلة تؤول نتائجها إلى تناغم وتناسق سقوف التعريفة "Harmonization" للسلع المختلفة مهما اختلفت حساسيتها لهذا الاقتصاد أو ذاك، وهو بحد ذاته من أهم الأسباب الذي يعتبر بطبيعته من المبررات التي ترفض الدول النامية تطبيق هذا الشكل من المعادلات وبصورة تساؤل جوهري وهو مدى تضمين التكليف الوارد في الفقرة (١٦) من إعلان الدوحة الوزاري الذي يعتبر مرجعية العناصر التي تم بناؤها في المرفق (B) من حزمة تموز على ما يشير بأنه تم التوافق بأن تؤول نتائج هذه الجولة من المفاوضات إلى مثل هذا التناغم المنوه عنه، ومراجعة النصوص تبين أن لا وجود لمثل ذلك التكليف.

انتقدت الدول المتقدمة وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المعادلات المبنية على معدلات التعريفة البسيطة "كمقترح ABI" انتقاداً لاذعاً استناداً على:

١- أن هذه المعادلة سوف تبقي معدلات الحماية عالية خصوصاً لدى الدول النامية الكبيرة.

٢- أن نتائج تطبيق هذه المعادلة لن تتيح أي زيادة حقيقية في فرص النفاذ إلى الأسواق.

٣- أن هذه المعادلة لن تفتح الآفاق أمام زيادة التنافسية بين دول الجنوب وبالتالي فإن تجارة جنوب-جنوب ستبقى محدودة جداً.

٤- أن المعادلة لا تعالج ما ورد في إعلان الدوحة والمرفق (باء) من حزمة تموز والمتعلق بالقمم التعريفية لدى الدول النامية وبالنسبة لها فهي تلك التي تزيد عن الرسم الجمركي الذي مقداره ١٥ في المائة بينما تراه العديد من الدول النامية على أنه هو ذلك الرسم الذي يزيد عن ثلاثة أضعاف معدل الرسوم الجمركية المربوطة.

٥- أن الدول المتقدمة لن تقبل تحت أي ظرف أن يتم استخدام أو جمع استخدام أي مرونات حتى المنصوص عليها دون إيجاد فرص نفاذ حقيقية للأسواق.

إذا جئنا للنظر في تطبيق المعادلات على النمطين السويسريين وفقاً لمعدلات التعريفة على الدول العربية ووفقاً لمفهوم رياضي بحت فإن الدول العربية التي لديها معدلات عالية[٣٢] ستعمل على تخفيض أكبر وفقاً للمعادلة السويسرية البسيطة ويقل التخفيض وفقاً للمعامل في المعادلة، فبناءً على ارتفاعه سيكون التخفيض أقل بكثير حال استخدام المعادلة ذات النمط السويسري وفقاً لمتوسطات التعريفة البسيطة المربوطة، ويبين الجدول التالي نسبة المعدل البسيط على الرسوم الجمركية على خطوط التعريفة المربوطة:

الدولة	المتوسط البسيط للتعريفة المربوطة
البحرين	٣٥,١ في المائة
مصر	٢٨,٣ في المائة
الكويت	١٠٠ في المائة
المغرب	٣٩,٢ في المائة
تونس	٤٠,٦ في المائة
جيبوتي	٣٩,٩ في المائة

(٣٢) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية JOB(03)/67.

يجدر التنويه إلى أن نسبة الربط لدى تونس تساوي ما نسبته ٥١,١ في المائة من كافة خطوط التعريفة الجمركية وكذلك بأن جيبوتي من الدول الأقل نمواً والتي لها امتيازات خاصة في هذه الجولة التفاوضية.

أما الدول العربية التي قد تكون متأثرة بشكل أكبر من التخفيض المقترح وفق المعادلة ذات النمط السويسري المعتمدة على معدلات التعريفة البسيطة (ABI) وتتأثر بالتخفيض بشكل أقل وفقاً للمعادلة السويسرية البسيطة فهي: الأردن، عُمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، موريتانيا والتي بين الجدول التالي المعدل البسيط للتعريفة المربوطة لديها:

الدولة	المتوسط البسيط للتعريفة المربوطة
الأردن	١٥,٢ في المائة
عُمان	١١,٦ في المائة
قطر	١٤,٥ في المائة
الإمارات العربية المتحدة	١٣,١ في المائة
موريتانيا	١٠,٥ في المائة

تجدر الملاحظة أن نسبة الربط لدى موريتانيا تساوي ما نسبته ٣٠,١ في المائة وكذلك بأنها من الدول الأقل نمواً التي لها امتيازات خاصة في الجزء التفاوضي.

مما هو متفق عليه ضمنياً أن المفهوم الرياضي ليس هو العنصر الذي يعطي الرؤيا والتوجه نحو مزيداً من التحرير لتجارة المنتجات غير الزراعية إلا انه مؤشر فقط. ولكن العناصر الاقتصادية المرتبطة بمفاهيم حماية الصناعات المحلية وحماية الصناعات الناشئة والعوائد الجمركية وتنافسية الإنتاج المحلي والتحولات التجارية وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا هي المحرك نحو قياس آثار التخفيض على الرسوم الجمركية.

يذكر بأن مقترح مجموعة APEC قد جوبه بالنقد والرفض من قبل الدول المتقدمة إلى جانب عدد من الدول النامية، حتى إن البعض أفاد بأن هذه المعادلة مطروحة لإعطاء مكافأة لمن لا يجري تخفيض جمركي وهو الأمر الذي لم تحظ به حتى الدول الأقل نمواً، ومع ذلك كان هناك مجموعة من الدول النامية الأفريقية وغيرها القليل التي لم يمنعها ما دعى إليه المقترح أن تنظر إلى المعادلة المقترحة بعين الرضى.

هذه المعادلات جميعاً لم تكن لتنال توافق الآراء، وعند طرح الموضوع في المؤتمر الوزاري المصغر في الصين/داليان قدمت باكستان أفكاراً حول كيفية أخذ اهتمامات الجميع بعين

الاعتبار. وقدم المؤتمر الوزاري مقترحاً تحت عنوان الطريق إلى الأمام[٣٣] الذي يعتمد المعادلة السويسرية البسيطة مع تحديد المعامل ليكون قيمته ٦ للدول المتقدمة و ٣٠ للدول النامية وعلى النحو التالي:

للدول المتقدمة $$t_1 = \frac{6 \times t_0}{6 + t_0}$$

للدول النامية $$t_1 = \frac{30 \times t_0}{30 + t_0}$$

حيث إن t_0 هو الرسم الجمركي المربوط قبل التخفيض.

يدعو المقترح إلى أن يتم إعطاء الدول النامية كافة الحقوق الممنوحة لها في الفقرة ٨ من المرفق باء من حزمة تموز بما فيها فترات تطبيق أطول.

في هذه المعادلة ما يؤخذ على معظم العناصر الواردة في المعادلات السابقة من حيث عدم تماثلية التخفيض بين الدول النامية والدول المتقدمة التي تعمل على إجراء تخفيضات جوهرية للرسوم العالية والقيم التعريفية والتعريفات التصاعدية لدى الجميع وإن تباينت نسب التخفيض بين الدول المتقدمة والدول النامية. وتعالج أيضاً موضوع الرسوم المنخفضة من حيث أنها تخفض الرسوم العالية بشكل أكبر مما تخفضه على الرسوم المنخفضة وقد تقود إلى المزيد من فرص النفاذ إلى الأسواق سواء كان: شمال-جنوب أو جنوب-جنوب.

بقي الإشارة إلى أن من أهم ما يدعو الدول النامية ومن بينها الدول العربية الأفريقية خاصة تلك التي يوجد لديها تعريفات عالية إلى تبني نمط المعادلة السويسرية غير الخطية التي تعتمد على متوسطات التعريفة الجمركية كأحد المتغيرات فيها هو بالأساس تطبيق لعوامل جوهرية في هذه الجولة من المفاوضات التجارية ألا وهي:

١- أخذ احتياجات الدول النامية بعين الاعتبار خاصة في السلع التي لها اهتمام تصديري لدى هذه الدول، وهو عنصر أساسي في أجندة الدوحة التنموية DDA.

٢- عدم وجود ما يشير إلى ان مبدأ التناسق الـ "Harmonization" هو أحد عناصر التكليف الوارد في مرجعية بناء أنموذج التحرير الهادف لتوسيع نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق وهو ما يعتبر جوهر عملية التفاوض.

---

(٣٣) المقترح الباكستاني المقدم إلى منظمة التجارة العالمية في الوثيقة رقم TN/MA/W/60.

٣- إن اعتماد المتوسطات "للتعريفات المربوطة" يعبر بالأساس عن مصالح هذه الدول وبالتالي يقلل من التأثير السلبي على اقتصادياتها تبعاً لكونه من معالم أخذ عناصر الاختلاف في البنية الاقتصادية لتلك الدول.

٤- عدم تماثل التخفيض على التعريفات الجمركية فيما بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية.

٥- لا تتنازل الدول النامية عن حقوقها في المعادلة بشأن المعاملة الخاصة والمختلفة الواردة في الفقرة ٨ من المرفق باء لحزمة تموز.

باء- العوائق غير الجمركية (الحواجز غير التعريفية)

أقرت حزمة تموز بأن الإخطار عن الحواجز غير التعريفية هو جزء لا يتجزأ من المواضيع الخاضعة لتكليف المفاوضات ضمن جولة الدوحة التنموية وحثت الدول الأعضاء على الإخطار عن الحواجز غير التعريفية التي تواجه صادراتها بنهاية تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٤ حتى يتسنى دراستها وتصنيفها والتفاوض بشأنها.

كما وحددت الفقرة ١٤ من المرفق (باء) من حزمة تموز بأن الطرق التفاوضية حول هذه الحواجز تشمل منهج العرض والطلب (ثنائي أو عديد الأطراف) أو النهج الأفقي (التفاوض بشأن العوائق التي تواجه كافة المنتجات) أو العمودي (اختيار قطاع أو صناعة محددة أو مجموعة صناعات تواجه نفس العوائق من أجل التفاوض عليها) على أن يؤخذ بعين الاعتبار، ويكون مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً جزءاً من نتائج هذه المفاوضات.

بلغت العديد من الدول الأعضاء من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء عن الحواجز غير التعريفية[٣٤] التي تواجه صادراتها، ويشار إلى أن استعراض تلك العوائق المبلغ عنها يفضي إلى أن تلك العوائق تم تعريفها على أنها تلك الإجراءات المطبقة عدا الرسوم الجمركية التي تؤثر على انسياب التجارة بين الدول الأعضاء.

تم تفحص هذه الإشعارات في إطار اجتماعات المجموعة التفاوضية حيث تم تصنيفها من حيث بيان العلاقة بين الإجراءات المفروضة على الصادرات والتي تم الإبلاغ عنها ومدى تطابقها مع مضامين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

---

(٣٤) الوثائق الصادرة عن منظمة التجارة العالمية JOB(04)/62/Rev.1-5.

وجد من نتائج الفحص أن الإجراءات المتخذة ضد المنتجات التصديرية قد وقعت ضمن خمسة وعشرين قطاعاً سلعياً بدءاً من المنتجات الزراعية مروراً بالكيماويات والجلود والأحذية وصولاً إلى المنتجات ذات العلاقة بقطاع النقل معظمها مرتبط بمخالفة أحكام الاتفاقيات التالية: مكافحة الإغراق، التثمين الجمركي، قواعد المنشأ، الفحص قبل الشحن، اتفاقية الوقاية، الدعم والإجراءات التعويضية، العوائق الفنية للتجارة، تدابير الصحة والصحة النباتية SPS، اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة TRIPS، اتفاق جوانب حقوق الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS، مجموعة من بنود جات ٩٤.

ووفقاً للمناقشات الجارية فقد تم الاتفاق على الآلية التالية لمعالجة هذه الحواجز غير التعريفية وعلى الشكل التالي:

١- بحث الإخطارات المتعلقة بالإجراءات المرتبطة بالاتفاقيات المشار إليها أعلاه في إطار اللجنة الفنية المختصة، المجلس الفني المختص/وبموافقة الدولة التي قدمت الإخطار على أن يقدم تقرير يتضمن نتائج التفاوض الثنائي إلى المجموعة التفاوضية.

٢- بحث الموضوع ثنائياً وفقاً لطلب الدولة التي قدمت الإخطار إذا كان الإجراء يفرض على الصادرات من قبل دولة محددة ويقدم تقرير بنتائج التفاوض الثنائي إلى المجموعة التفاوضية.

٣- بحث العائق غير التعريفي في أي مجلس/لجنة تفاوضية أخرى مثل الخدمات وتيسير التجارة أو القواعد وفقاً لطلب الدولة على أن يتم تقديم تقرير بالنتائج للمجموعة التفاوضية.

كذلك وتبعاً لكون عدد من الحواجز غير التعريفية التي تم الإبلاغ عن فرضها على صادرات بعض الدول لا يوجد تفويض لبحثها تحت أي من المجالس واللجان الفنية المختصة فقد تم الاتفاق على بحثها في إطار لجنة المفاوضات التجارية أو في إطار المجموعة التفاوضية للسلع غير الزراعية. وقد بلغ عدد الدول التي تقدمت بإخطارات وبقيت مدرجة للتفاوض بخصوص الحواجز غير التعريفية سبع عشرة دولة منها أربع دول متقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج) والبقية من الدول النامية على مستويات متعددة من التقدم الصناعي والتصديري. ولم يكن من الدول العربية التي تقدمت بإخطارات حول حواجز غير تعريفية تفرض على منتجاتها إلا دولتان فقط هما مصر والأردن[٣٥]، وعند تحديد طريقة المعالجة طلبت الأردن أن يتم بحث معالجة الحواجز غير التعريفية على منتجاتها بشكل ثنائي مع الدول المعنية والعودة إلى المجموعة التفاوضية بشأن نتائج المباحثات الثنائية، أما مصر فلها مجموعة من الإخطارات بعضها وحسب طلب مصر يتم

---

(٣٥) الوثيقة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية JOB(04)/62/Rev.5.

بحثه بشكل ثنائي والبعض الآخر يتم بحثه في المجالس واللجان الفنية المختصة وكذلك في إطار لجنة المفاوضات التجارية والمجموعة التفاوضية للسلع غير الزراعية.

تجدر الإشارة إلى أن هنالك مقترحات محددة تعالج بشكل رأسي حول منتجات محددة، وقد شكلت مجموعات مصغرة من المهتمين لبحثها وتمثلت في القطاعات التالية علاوة على قطاع الأسماك المبحوث بأشكال مختلفة في المنظمة:

١- العوائق غير التعريفية المفروضة على تجارة الإلكترونيات والمعدات الكهربائية التي تقدمت بها كوريا(٣٦).

٢- العوائق غير التعريفية المفروضة على تجارة السيارات ومكوناتها والتي تقدمت بها الولايات المتحدة(٣٧).

٣- العوائق غير التعريفية المفروضة على الأخشاب ومنتجاتها والتي تقدمت بها الولايات المتحدة ونيوزيلاندا(٣٨).

تتفق كافة الدول الأعضاء التي قدمت إشعارات بشأن الحواجز غير التعريفية أو تلك التي لم تقدم أية إشعارات بأن هذه الحواجز تعد أحد العناصر التي تشوه انسياب التجارة وتؤثر بشكل واضح في نفاذ السلع إلى الأسواق وخصوصاً تلك التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية والأقل نمواً، ومن المعتقد أن معظم هذه الحواجز لا تتفق مع مضامين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وكذلك فإن بعضها يفرض وفقاً لمسائل عالية الفنية تختبئ وراء معطيات غير واضحة في اتفاقيات مثل اتفاقية العوائق الفنية للتجارة واتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية وتستخدم لأغراض حمائية فقط مما يعمل على تشويه آليات قوى السوق والتجارة بشكل عام. كما ويؤكد البعض على أن هذه الحواجز تستعمل بشكل تمييزي على صادرات محددة وعلى دول محددة ولكنها تختبئ وراء أمور علمية غير مثبتة مما يؤدي إلى إضعاف إمكانية زيادة فرص التصدير من الدول النامية. كذلك فإنه لا بد من ذكر أن الكثير من الحواجز غير التعريفية التي أبلغت عنها الدول الأعضاء تتعلق كثيراً بالإجراءات الجمركية لذلك وعند تحويلها للبحث بشأن الوصول إلى طرق معالجتها فقد حولت إلى المجموعة التفاوضية المعنية بتيسير التجارة.

---

(٣٦) الوثيقة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية TN/MA/W/6/Add.4.

(٣٧) الوثيقة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية TN/MA/W/18/ADD.6.

(٣٨) الوثيقة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية TN/MA/W/48.

تعتبر هذه المرحلة من المفاوضات توضيحية في إطار عملية السعي إلى تصنيف كافة الحواجز غير التعريفية ومن المفترض أن يتم الوصول إلى معالجات تهدف إلى إزالة كافة تلك الحواجز غير التعريفية بحيث يتم جدولة تلك المعالجة على التزامات الدول الأعضاء في جداول تنازلاتها الجمركية وأن تمتد أية معالجات وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية تطبيقا لمبدأ الشفافية في التعامل التجاري والتقليل إلى أبعد حد من القيود المشوهة للتجارة وزيادة خاصية النفاذ إلى الأسواق.

يذكر بأن الجولات التفاوضية السابقة التي بحثت خلالها هذه العوائق قد أفضت إلى إدخال مضامين المعالجات في بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سواء ما تعلق منها بما يسمى القواعد (الإغراق والوقاية والدعم والإجراءات التعويضية) أو في اتفاقية التثمين الجمركي وتراخيص الاستيراد وقواعد المنشأ والفحص قبل الشحن وكذلك أدخلت بعض المبادرات القطاعية مثل الطيران المدني.

ولعل هذه المفاوضات لن تكون بنفس المستوى للتعامل مع المعالجات والحلول لإزالة الحواجز غير التعريفية كما في الجولات السابقة لاسيما أنه لا وجود لتفويض مؤداه فتح أية اتفاقية وإجراء أية تعديلات قد يستدعيها أمر معالجة هذه الحواجز وفقاً لما قد ينتج عن المباحثات باستثناء إدخال أية معالجات في جداول التزامات الدول أو الخروج ببعض المبادرات القطاعية العديدة الأطراف.

جيم- المبادرات القطاعية

نصت الفقرة ٧ من المرفق (باء) من حزمة تموز على اعتبار المبادرات القطاعية الهادفة إلى إلغاء أو مواءَمة الرسوم الجمركية عنصراً رئيسياً في هذه المفاوضات على أن يتم التفاوض لتحديد هذه المبادرات والمشاركة فيها مع إعطاء المرونة الملائمة للدول النامية.

تمثلت المبادرات القطاعية التي تم التوصل إليها في جولة أوروجواي[٣٩] في ما تم تحريره من السلع في القطاعات التالية: المعدات الزراعية، المعدات الإنشائية، البيرة والمشروبات الروحية المقطرة، الأثاث، الورق، المعدات الطبية والمنتجات الصيدلانية، الفولاذ وألعاب الأطفال بالإضافة إلى مواءَمة المنتجات الكيماوية وكانت عضويتها قد اقتصرت على الدول الصناعية المتقدمة والتي يشكل معدل تجارتها ما نسبته ٧٠ في المائة على الأقل من حجم التجارة العالمية[٤٠]. تبعها بعد ذلك

---

(٣٩) الوثيقة المقدمة من أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/S/13.

(٤٠) Hoda, A., Tariff Negotiations and Renegotiations under the GATT and WTO: Procedures and Practices, Cambridge, 2001.

المبادرة القطاعية بشأن منتجات تكنولوجيا المعلومات سنة ١٩٩٦ التي شاركت فيها بعض الدول النامية بالإضافة إلى الدول المتقدمة وحققت في حينه نسبة مشاركة هذه الدول حوالي ٨٣ في المائة من حجم التجارة العالمية في هذه المنتجات ومن ثم ووفقاً للتطور التكنولوجي في الصناعة والحاجة إلى نقل التكنولوجيا. شاركت المزيد من الدول النامية في هذه المبادرة حتى وصل عدد هذه الدول ما يربو عن ٦٣ عضواً[٤١] تشكل تجارتها في هذه المنتجات ما نسبته ٩٧ في المائة من حجم التجارة العالمية من بينها مجموعة من الدول العربية هي الأردن وعُمان ومصر والمغرب والبحرين وهنالك عدد من الدول العربية الأخرى التي تدرس جدياً الانضمام لهذه المبادرة. مما يجدر ذكره أن الأردن وعُمان أيضاً من الدول التي انضمت إلى مبادرة مواءَمة المنتجات الكيميائية والمعدات الطبية ومبادرة الألعاب عند انضمامها للمنظمة عام ٢٠٠٠ بالإضافة إلى بعض المبادرات القطاعية الأخرى مثل المعدات الزراعية والفولاذ التي شارك بها الأردن كما وشاركت عُمان في مبادرة المنتجات الصيدلانية[٤٢].

تحاول الدول المتقدمة في هذه الجولة زيادة مكاسبها في النفاذ إلى الأسواق من خلال طرح المبادرات القطاعية لاسيما وأن لديها شكاً في إمكانية زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال المعادلة وذلك لأن الدول النامية لديها نسَبٌ عالية من الرسوم الجمركية المربوطة بينما الرسوم الجمركية المطبقة في معظمها منخفضة وهذا يعني أن تطبيق معادلة التخفيض الجمركي على الرسوم المربوطة ستكون نتائجه ربما تصل إلى حد الرسم المطبق أو أقل قليلاً مما يعني عدم وجود فائدة حقيقية لفتح الأسواق وتحرير التجارة ولكن بموجب المبادرات القطاعية فإنه سيكون هنالك مواعيد لإلغاء الرسوم الجمركية.

اقترحت مسودة نص كانكون الوزاري التي لم تنل توافق الآراء مجموعة من القطاعات بشكل محدد وهي قطاع قطع غيار السيارات والمعدات المستخدمة في السيارات وقطاع الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية وقطاع الأسماك والمنتجات السمكية وقطاع الأحذية وقطاع الجلود وقطاع المشغولات في المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وقطاع الألبسة والمنسوجات وكان الحديث وقتها بأن هذه القطاعات هي تلك التي تحتوي على اهتمام الدول النامية في صادراتها. الأمر تغير بعد حزمة تموز، حيث إن بعض الدول المتقدمة طرحت ما يسمى مبدأ الكتلة الحرجة (Critical Mass)[٤٣] وتمثل أهم ما جاء في هذا المقترح فيما يلي:

١- إيجاد تعريف واضح للقطاع المعني (دون تحديد القطاع/أي قطاع) مع تعريف تغطيته.

---

(٤١) الوثيقة المقدمة من قبل أمانة منظمة التجارة العالمية رقم G/IT/1/Rev.35.

(٤٢) الوثيقة المقدمة من أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/S/13.

(٤٣) الوثيقة المقدمة من كندا والولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية JOB(05)/3.

٢- الاعتماد على نسبة محددة من حجم المشاركة في التجارة العالمية (٨٠ في المائة أو ٩٠ في المائة... إلخ).

٣- لا يعتمد المفهوم على حجم تجارة الدولة العضو المشاركة في المبادرة بل على تحقيق نسبة المشاركة في تجارة القطاع التي بناء عليها يتحقق مفهوم الكتلة الحرجة المحددة من قبل كافة المشاركين.

٤- لا يحدد المقترح آلية التحرير وإنما يتركها للتوافق عليها بين الدول الأعضاء سواء كانت بإلغاء الرسوم الجمركية أو بتناسق الرسوم الجمركية.

٥- يطرح المقترح مجموعة من الآليات الجاذبة للدول النامية مثل مبدأ صفر-X (الدول المتقدمة تلغي الرسوم الجمركية أما الدول النامية فتحتفظ بنسبة من الرسوم الجمركية)، مرحلية التطبيق في التخفيض للرسوم الجمركية من قبل الدول النامية وعدم التطبيق على السلع الحساسة لدى الدول النامية.

٦- يطبق المشاركون النتائج التي يتم التوصل إليها وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) كما في المبادرة القطاعية بشأن تجارة تكنولوجيا المعلومات والتي اعتبرت أساساً لمبدأ الكتلة الحرجة.

كما وقدمت المقترحات التالية حول قطاعات محددة تمت مناقشتها في إطار اجتماعات المجموعة التفاوضية حيث أن تحرير التجارة فيها سيكون مؤداه إيجابياً على الإنتاج وتخفيض الكلف وزيادة كفاءة الاقتصادات:

١- إزالة التعرفة على الإلكترونيات وقطاع الكهربائيات[٤٤] مع إعطاء ميزات متعددة للدول النامية المشاركة من حيث عدم تماثلية تطبيق آليات تحرير القطاع بين الدول المتقدمة والنامية.

٢- تحرير التجارة في قطاع المنتجات الكيميائية[٤٥] وهي مبنية على مبادرة تناسق الرسوم الجمركية على المنتجات الكيميائية منذ جولة أوروجواي التي لم يتحقق فيها الوصول إلى إلغاء التعرفة على كافة المنتجات ولذلك يحمل المقترح توسيع نطاق السلع المشمولة وإلغاء الرسوم الجمركية مع إعطاء الدول النامية خاصية عدم التماثل في التطبيق مع الدول المتقدمة.

---

(٤٤) الوثيقة المقدمة من قبل اليابان وكوريا وسنغافورة والولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/59.

(٤٥) الوثيقة المقدمة من قبل كندا واليابان وتايوان/الصين وسنغافورة وسويسرا والولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/58.

٣- تحرير التجارة في قطاع الألومنيوم الخام المقدم من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة[٤٦] لإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات هذا القطاع الذي يشكل ثاني مصدر دخل صناعي بعد النفط وإلغاء تلك الرسوم سيساعد على استقطاب استثمارات إنتاجية كما وأن هذا المقترح قد حمل في طياته إشارة إلى أن تكون هنالك مبادرات قطاعية حول كافة المواد الخام التي ستعمل على تخفيض كلف الإنتاج وزيادة كفاءته وبالتالي رفع مستوى رفاهية المستهلكين مما حدا بالإمارات ووفقاً لنتائج مناقشاتهم ومشاوراتهم إلى تقديم مقترح يحتوي مبدأ المبادرة القطاعية على مواد خام مختلفة[٤٧] وفقاً لمبدأ التماثل صفر-صفر.

٤- تتمثل القطاعات الأخرى المطروحة على مائدة المفاوضات في الدراجات الهوائية والمنتجات الرياضية والأسماك والأحذية ومنتجات الأخشاب Forest Products والحلي والمجوهرات والمنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية.

تتفق الدول النامية في معظمها ومن بينها مجموعة من الدول العربية على أن إعلان الدوحة وصفقة تموز بيَّنا أن المبادرات القطاعية جزء لا يتجزأ من هذه المفاوضات ولكنها لا تؤيد طرح الحديث عن هذه المبادرات في هذه المرحلة أي قبل الوصول إلى توافق آراء حول معادلة التخفيض الجمركي وهي لها الأولوية في التفاوض لا سيما وأنها سوف تعطي صورة واضحة لما ستصل إلى نسب الرسوم الجمركية على كافة خطوط التعرفة وكذلك يمكن بناءً على نتائجها قياس مدى زيادة النفاذ إلى الأسواق لصادراتها ومن ثم يتم النظر في المبادرات القطاعية على أن تكون المشاركة في هذه المبادرات للدول النامية طوعية ووفقاً لمصالح هذه الدول الإنمائية. هذا طبعاً لا يروق للدول المتقدمة كما بينت الأسباب في بداية طرح هذا الموضوع على أن طرح أسلوب الكتلة الحرجة لا يترك الكثير من الرأي لمعظم الدول النامية الصغيرة من حيث أن القطاع الذي سيشكل أية مبادرة يحتاج فقط إلى تحقيق نسبة المشاركة من حجم التجارة العالمية وفقاً لما يتفق عليه أعضاء المبادرة والدول النامية في معظمها لن يكون عليها كلمة فصل في هذا الموضوع ولكن النظرة الإيجابية إلى هذه المبادرات القطاعية بالنسبة لغير المشاركين الذين سيشملهم التحرير من خلال مفهوم المستفيد المجاني "Free Rider" حيث إن المطروح هو تعميم النتائج التي تلتزم بها الدول المشاركة وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ستبقى هذه المبادرات مدارا للمباحثات حتى يتم فحص كافة عناصرها وفي حال الاتفاق على أي منها سوف يتم إدخال النتائج في جداول التنازلات الجمركية الخاصة بالدول المشاركة.

---

(٤٦) الوثيقة المقدمة من قبل الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/37 والوثيقة TN/MA/W/37/Add.1.

(٤٧) الوثيقة المقدمة من قبل الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/37/Add.2.

دال- خطوط التعرفة الجمركية غير المربوطة

تُعرَّف على أنها تلك الخطوط التعريفية من النظام الجمركي المنسق والتي لم تلتزم الدولة العضو بإدراجها في جداول التنازلات الجمركية الخاصة بها.

هنالك العديد من الدول النامية الأعضاء التي لم تربط كافة خطوط التعرفة الجمركية وبنسب متفاوتة، على أن الدول المتقدمة قد ربطت خطوط التعرفة بنسبة ١٠٠ في المائة. وكانت نسب الربط للدول العربية الأعضاء كما يلي[٤٨]: البحرين ٧١ في المائة وجيبوتي ١٠٠ في المائة ومصر ٩٨,٧ في المائة والأردن ١٠٠ في المائة والكويت ١٠٠ في المائة وموريتانيا ٣٠,١ في المائة والمغرب ١٠٠ في المائة وعمان ١٠٠ في المائة وقطر ١٠٠ في المائة وتونس ٥١,١ في المائة والإمارات العربية المتحدة بلغت نسبة الربط لديها ١٠٠ في المائة.

وفي تحليل لنسب الربط أجرته منظمة التجارة العالمية من واقع جداول التنازلات الجمركية لكافة الدول الأعضاء كانت نتائجه كما يلي:

٢٥ دولة (الاتحاد الأوروبي وحدة واحدة) ربطت بنسبة ١٠٠ في المائة
٢٩ دولة ربطت بنسبة ما بين ٩٠ < ١٠٠ في المائة
١٠ دول ربطت بنسبة ما بين ٥٠ < ٩٠ في المائة
١٠ دول ربطت بنسبة ما بين ٢٥ < ٥٠ في المائة
٢٣ دولة ربطت بنسبة ما بين ٠,١< ٢٥ في المائة

وفقاً لنص الملحق (باء) من حزمة تموز فقد تضمن التكليف فيه معالجة موضوع خطوط التعرفة غير المربوطة كما ورد في الفقرة ٥ ب وج منه والتي تبين أن الربط يكون أساسه ضعف معدل الرسوم الجمركية المطلقة عام ٢٠٠١، ووفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ليتم تطبيق المعادلة عليها على أن الفقرة ٦ من المرفق باء من حزمة تموز أعطت امتيازاً لتلك الدول التي تقل نسبة الربط لديها عن ٣٥ في المائة (نسبة غير متوافق عليها بعد) بإعفائها من تطبيق معادلة التخفيض الجمركي على خطوط التعرفة لديها مقابل أن تعمل على الربط بنسبة ١٠٠ في المائة.

هذا الامتياز بالمرونة للدول النامية لن تحظى به أي من الدول العربية بسبب نسب الربط العالية لديها (إذا بقيت النسبة ٣٥ في المائة المحددة للإعفاء وهذه ربما ستكون النسبة التوافقية) باستثناء موريتانيا كونها من الدول الأقل نمواً التي تنطبق عليها أيضاً المرونة الممنوحة في

---

(٤٨) الوثيقة المقدمة من أمانة منظمة التجارة العالمية رقم JOB(03)/67.

الفقرة ٩ من المرفق باء بأن تجري زيادة في نسبة الربط دون إلزامها بالربط بنسبة ١٠٠ في المائة، وعليه فإن أية معادلة يتم الاتفاق عليها سوف تشمل كافة الدول العربية باستثناء الدول العربية الأقل نمواً (موريتانيا وجيبوتي). لن يتم الدخول في تفاصيل المقترحات التي وضعت لمعالجة خطوط التعرفة غير المربوطة في هذه الورقة خصوصاً وأن الدول العربية لم تكن مستفيدة بشكل مباشر على أنها سوف تستفيد من الربط لدى الدول الأخرى من حيث إن هذه الخطوط وعند ربط الرسوم الجمركية عليها تعطي قطاع الأعمال مقدرة على زيادة التوقع عندما يكون هنالك التزام بمقدار الرسم الجمركي على سلعة ما في جداول التنازلات الجمركية للدول الأعضاء والذي لن يكون بمستطاعها زيادته إلا بموجب إجراءات محددة ومشاورات مع الدول المهتمة.

وفيما يلي مُلخَص لأهم المقترحات المطروحة على مائدة المفاوضات والتي تحاول جميعها الوصول إلى حساب ما يسمى النسبة الأساس للتعرفة الجمركية التي سوف يتم تطبيق المعادلة الجمركية عليها:

١- مضاعفة الرسم الجمركي المطبق كما ورد في المرفق باء من حزمة تموز مع تحديد قيم عليا وقيم دنيا.

٢- استخدام مؤشر رافع Mark up بزيادة قدرها ٥ في المائة على النسبة المطبقة غير المربوطة[٤٩].

٣- وضع حد أعلى للرسم ليكون ٤٠ في المائة على أن لا يتجاوز معدل التعرفة العام ٢٥ في المائة وربطه عند هذا الحد دون إخضاعه للتخفيض وفقاً للمعادلة[٥٠].

٤- استخدام معادلة مؤشر رافع تقود إلى الوصول إلى أن تكون النسبة الأساس للرسوم المطبقة المنخفضة عالية ويكون الأساس للرسوم المطبقة المرتفعة منخفضة على أنه وفي كلتا الحالتين سيكون أعلى من الرسم المطبق[٥١].

٥- استعمال معادلة مؤشر رافع على معدل التعرفة غير المربوطة[٥٢].

---

(٤٩) الوثيقة المقدمة من قبل كندا وهونج كونج/الصين ونيوزيلاند والنرويج وكوستاريكا وبيرو إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/51/Add.1.

(٥٠) الوثيقة المقدمة من ماليزيا إلى منظمة التجارة العالمية رقم JOB(05)/86.

(٥١) الوثيقة المقدمة من قبل المكسيك إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/50.

(٥٢) الوثيقة المقدمة من قبل الهند والبرازيل والأرجنتين إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/54.

الدول المتقدمة بشكل عام تميل إلى المؤشر الرافع بنسبة ٥ في المائة ولكنها لا تقبل أي مقترح يعفي الرسوم بعد ربطها من تطبيق معادلة التخفيض للرسوم الجمركية ولا تقبل أن يتم التعامل بالمعدل بل وجوب أن يكون كل خط تعرفة مشمولاً. الكثير من الدول النامية ومن بينها بعض الدول العربية بينت أنه إذا لم تترك الحرية للدول في كيفية ربط الرسوم على خطوط التعرفة الجمركية غير المربوطة فإنها تفضل أن يكون ذلك وفقاً للمعادلة التي تتعامل مع معدل التعرفة وليس كل خط تعرفة بعينه بل وتطلب أن يكون هنالك استثناء من الربط لخطوط التعرفة التي تشمل السلع الحساسة بالنسبة لها. البعض الآخر من الدول النامية التي التزمت وربطت كافة خطوط التعرفة الجمركية في جداول تنازلاتها بما فيها الدول الحديثة الانضمام فتطلب أن يتم ربط كافة خطوط التعرفة وعلى أقل نسب ممكنة مع تطبيق معادلة التخفيض بعد الربط مع استخدام المرونات الواردة في الفقرة ٨ من المرفق باء من حزمة تموز للدول النامية.

يذكر بأن المقترح الباكستاني[٥٣] استخدم مؤشر رافع بما قيمته ٣٠ في المائة يضاف إلى الرسوم المطبقة التعريفة عند ذلك ومن ثم يتم التخفيض وفقاً للمعادلة التي يقدمها المقترح.

هاء- تحويل الرسوم النوعية Non Ad valorem إلى تعريفة جمركية قيمية Ad valorem

تعرف الرسوم النوعية على أنها تلك التي اعتمدت من قبل منظمة التجارة العالمية لأغراض التحويل إلى رسوم تعريفية[٥٤] وتقع تحت ما يلي:

١- رسوم محددة تفرض وفقا للوزن أو القطعة ... إلخ.

٢- رسوم مختلطة بين رسم تعرفة جمركية محدد مع أي شيء آخر مثل الوزن أو القطعة...إلخ مع تحديد قيمة عليا وقيمة دنيا.

٣- الرسوم المركبة التي تحتوي على رسم محدد يصاحبه إضافة أو انتقاص من رسم محدد آخر.

٤- رسوم أخرى مضافة إلى الرسم التعريفي وفقاً لمكون أو عنصر فني.

---

(٥٣) الورقة المقدمة من قبل الباكستان إلى أمانة منظمة التجارة العالمية في الوثيقة رقم TN/MA/W/60.

(٥٤) الوثيقة الصادرة من قبل أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/S/10/Rev.1.

٥- لم يكن هذا الموضوع مدار مناقشات طويلة في إطار المجموعة التفاوضية على تجارة المنتجات غير الزراعية لأمرين:

٦- لأن الدول التي تفرض رسوماً غير تعريفية/نوعية على المنتجات غير الزراعية عددها قليل جداً.

٧- لأن الموضوع كان مدار بحث مفصل في إطار تجارة المنتجات الزراعية حيث إن الكثير من التعريفات النوعية مفروضة على السلع الزراعية وسوف يتم البناء على ما تصل إليه اللجنة التفاوضية الزراعية.

ليست الدول العربية ضمن الدول التي لديها خطوط تعرفة جمركية مربوطة تفرض عليها أية رسوم غير الرسوم التعريفية باستثناء الأردن[٥٥] التي لديها خطا تعرفة من أصل ٥٨٩٢ خط تعرفة علما بأن خطوط التعرفة التي تفرض عليها رسوم نوعية من قبل كافة الدول تبلغ ٥,٨ في المائة من خطوط التعرفة الكلية وتتركز لدى الدول[٥٦] التي تزيد فيها نسبة خطوط التعرفة التي يفرض عليها رسوم نوعية عن ٣ في المائة من كافة خطوط التعرفة (مع الأخذ بعين الاعتبار تمايز عدد خطوط التعرفة بين الدول حتى التي ربطت على نسبة ١٠٠ في المائة فمثلاً الولايات المتحدة لديها عدد خطوط تعرفة يصل عددها إلى ٩٤٦٠ بينما وصل عدد خطوط التعرفة للإمارات ٤٤٤٦ والأردن ٥٨٩٢ ومصر ٥٣٥٦[٥٧]) كما يلي: هايتي ١٨,٤ في المائة والهند ١٠ في المائة وإسرائيل ٩,٩ في المائة واليابان ٣,٤ في المائة ونيوزيلاند ٣,٧١ في المائة وسويسرا ٨٣,٩ في المائة وتايلند ٢٠,٦ في المائة والولايات المتحدة ٤ في المائة وزيمبابوي ٣,٢ في المائة.

وبعد الانتهاء من التفاوض حول موضوع تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم تعريفية في إطار لجنة المفاوضات الزراعية تم التوصل إلى معادلة محددة مع نظام تصفية Filters لمعالجة أي خلل في الإحصاءات من قواعد البيانات التي سيتم البناء عليها، مع الاتفاق على المصادر الإحصائية وقد سهل الأمر أمام المجموعة التفاوضية على السلع غير الزراعية بالبناء عليها والتي قدمت معادلة تعتمد على ما يسمى قيمة الوحدة وليس قيمة العوائد كما يلي[٥٨]:

$$AVE = (\frac{SP}{UV} \times X_R) \times 100$$

---

(٥٥) الوثيقة الصادرة من قبل أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/S/10/Rev.1.

(٥٦) نفس المرجع السابق.

(٥٧) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/S/15.

(٥٨) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/S/10/Rev.1.

AVE: الرسوم التعرفية.
SP: الرسوم النوعية قيمة/كمية.
UV: هي قيمة الوحدة المستوردة وتساوي (QXQ)/V=UV.
V: هي قيمة الواردات.
Q: كمية الواردات.
Ca: معامل التحويل إلى وحدات.
X_R: سعر تحويل العملة.

هذه المعادلة، التي عليها شبه توافق، مقبولة من الدول التي تفرض رسوما نوعية وتختلف عن ما طبق في المفاوضات الزراعية بعدم إدخال نظام التصفية على أنه سوف يكون هنالك بعض الإشكالات حول مصدر الإحصاءات التي ستعتمد قاعدة البيانات المتكاملة Integrated Data Base (IDB) في منظمة التجارة العالمية ليكون الأساس ولكن وفي حال وجود خلاف على المعلومات الإحصائية فسوف يتم اللجوء إلى مصادر قواعد بيانات أخرى مثل UNCOMTRADE.

كما أسلفت سابقاً فإن الدول العربية الأعضاء لن تطبق على جداولها هذه المعادلة ولكن تطبيقها على الدول الأخرى سيعمل حتماً على زيادة الشفافية في الاتجار مع الدول التي تفرض رسوماً نوعية من حيث إن النسب التعريفية ستعطي بوضوح مقدار الرسم الجمركي الذي سيربط بعد تطبيق معادلة التخفيض عليه ويزيد من التوقع والشفافية وفرص النفاذ إلى أسواق تلك الدول وخصوصاً بعض الدول المتقدمة مثل سويسرا التي تفرض رسوماً نوعية على الغالبية العظمى من خطوط التعرفة لديها.

واو- إزالة التعريفات المنخفضة

الفقرة ١٣ من المرفق (باء) لحزمة تموز بينت أن إزالة الرسوم المنخفضة مطلوبة من الدول المتقدمة ومن الدول النامية الراغبة بذلك دون أن يكون هنالك تعريف أو تحديد للرسوم المنخفضة.

الدول المتقدمة ترى بأن الرسوم المنخفضة تعرّف على أنها تلك التي تنحصر فيما بين ١ في المائة و٥ في المائة، وقد قدمت كندا والنرويج[٥٩] مقترحاً بهذا الشأن والذي يبين أن هذه الرسوم المنخفضة يجب أن تربط على صفر جمركي في نهاية الجولة التفاوضية. الدول المتقدمة بشكل علم تقع لديها نسبة كبيرة من مجمل خطوط التعريفة في حدود هذه النسب حيث أنها كالتالي[٦٠]:

---

(٥٩) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/52.

(٦٠) الوثيقة الصادرة عن أمانة منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/S/15.

الدولة	نسبة الخطوط التي تقع ضمن ١ في المائة و٥ في المائة	نسبة عدد الخطوط المعفية
أستراليا	١٨,٣ في المائة	٢٠,٤ في المائة
كندا	٩,٤ في المائة	٣٧,٤ في المائة
الاتحاد الأوروبي	٣٥,٨ في المائة	٣٠,٤ في المائة
اليابان	٢٠,٢ في المائة	٥٢,٢ في المائة
نيوزلندا	٧,٢ في المائة	٣٨,٢ في المائة
سويسرا	لا يوجد	١٦,١ في المائة
الولايات المتحدة	٢٤,٥ في المائة	٤٦ في المائة

بينما تشير الإحصاءات ومن نفس المصدر للدول النامية إلى أن نسب خطوط التعريفة التي تفرض عليها رسوم جمركية بين ١ في المائة و٥ في المائة ضئيلة جداً ومن بينها الدول العربية باستثناء الأردن التي لديها ما نسبته ٢٠,٧ في المائة في هذه النسبة مع ما نسبته ٨,٢ في المائة معفى، وعُمان لديها ما نسبته ٦,٤ في المائة من النسب المنخفضة وما نسبته ١٢,١ في المائة معفى، في حين أن مصر لديها ما نسبته ١٠,٨ في المائة ضمن هذه النسبة إلى جانب ما نسبته ٣,٦ في المائة من خطوط التعريفة معفى، بالإضافة إلى موريتانيا التي لديها ما نسبته ٣٩,٧ في المائة ضمن النسب المنخفضة وما نسبته ٢,٣ في المائة من الخطوط معفية.

بعض الدول النامية يرى أن يكون التعريف منقسماً بحيث تطبق الإزالة على الرسوم التي مقدارها ٥ في المائة فما دون على الدول المتقدمة بينما يطبق التخفيض التدريجي على الرسوم التي مقدارها ما بين ٢ في المائة -٣ في المائة في الدول النامية، أما البعض الأخر فيؤكد أن هذا يطبق من الرسوم التي مقدارها ٥ في المائة فما دون على الدول المتقدمة فقط دون أن يكون هنالك إلزام للدول النامية. الدول الحديثة الانضمام وكما تم بيانه سابقاً ووفقاً للإحصائيات فإن لديها مقداراً كبيراً من خطوط التعريفة المربوطة ضمن فئة رسم التعريفة ١ في المائة -٥ في المائة نتيجة المطالب التي واجهتها أثناء انضمامها ولعل في إزالة هذه الرسوم أثاراً سلبية على حماية صناعاتها وكذلك أثر ذلك على عوائدها الجمركية ولعل الدول النامية جميعاً لديها نفس الأسباب بالإضافة إلى أن البعض يؤكد أن ما جاء في حزمة تموز وتحديداً الفقرة (١٣) لا توجب أي إلغاء على الرسوم المنخفضة لدى الدول النامية.

زاي- السلع البيئية

قرار المؤتمر الوزاري في الدوحة وفي الفقرة ٣١:٣ منه نص على أنه وبهدف زيادة التعاضد بين التجارة والبيئة فإنه منظوراً إجراء التخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية على السلع والخدمات البيئية. واستناداً إلى ذلك ووفقاً لما جاء في المرفق (باء) من حزمة تموز فإن

الفريق التفاوضي المشكل على تجارة المنتجات غير الزراعية سيعمل بشكل وثيق مع لجنة التجارة والبيئة بغية معالجة قضية السلع البيئية.

وفقاً لهذا الإطار وفي ضوء عدم وجود تعريف للسلع البيئية على الأقل في إطار منظمة التجارة العالمية فقد عملت لجنة التجارة والبيئة على محاولة إيجاد هذا التعريف معتمدة على ما يلي:

١- قوائم سلع بيئية تعتمدها المنظمات التالية: OECD، APEC، UNCTAD.

٢- قوائم سلع تقدمت بها مجموعة من الدول تمثلت في[٦١] الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، نيوزلندا، كندا، اليابان، كوريا، تايبه الصينية بالإضافة إلى المقترحات المقدمة من قطر[٦٢] حول الغاز الطبيعي ومنتجاته والذي تم تقديم الدعم له في المفاوضات من قبل العديد من الدول العربية.

٣- المقترح المقدم من قبل الهند[٦٣] أو ما يطلق عليه منهج المشروع البيئي الذي يحدد أن السلع يتم تعيينها بموجب جهة محلية لدى كل دولة نامية ومن ثم يتم التفاوض على إجراء التخفيضات للرسوم الجمركية عليها مع التركيز على إعطاء معاملة خاصة ومختلفة للدول النامية.

لا زالت المناقشات جارية على القوائم المقترحة أعلاه على أن الدول المتقدمة والكثير من الدول النامية غير مقتنعة بل ورافضة للمقترح الهندي من حيث إنه ومن وجهة نظرها لا يقود إلى نتائج وأنه في مرحلة تطبيقه سوف يكون صعباً من حيث إيجاد إدارة مختصة للمتابعة وكذلك يترتب عليه كلفة عالية الجميع بغنى عنها سيما وأن الأسلوب الأسلم يأتي وفقاً لتحديد قائمة يتم التفاوض عليها من واقع القوائم التي تقدمها كافة الدول المتقدمة والنامية، ومع ذلك فإن المقترح الهندي ما زال يلقى الدعم من بعض الدول النامية.

المفاوضات تشهد ضغطاً على الدول الأعضاء لتقدم قوائم السلع البيئية ذات الاهتمام لها وخصوصاً الدول النامية فيما عملت بعض الدول المتقدمة وفي قوائمها على جدولة بعض السلع البيئية ذات الاهتمام للدول النامية ومن المتوقع أن يبقى موضوع السلع البيئية مدار نقاش وتفاوض حتى الوصول إلى المؤتمر الوزاري في هونج كونج/الصين.

---

(٦١) الوثيقة المقدمة من قبل أمانة منظمة التجارة العالمية رقم JOB(05)/57/Rev.1.

(٦٢) الوثائق المقدمة من قطر إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/TE/W/14 + W/19 + W/24 + W/27.

(٦٣) الوثيقة المقدمة من قبل الهند إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/TE/W/54.

حاء- المرونات الممنوحة للدول النامية

لا تكاد فقرة من الفقرات الواردة في المرفق باء من حزمة تموز تخلو من ذكر معاملة خاصة ومختلفة أو أفضلية أو مرونة لفائدة الدول النامية والأقل نمواً وقد دخلت تحت معظم عناوين هذه الدراسة أيضاً وخصوصاً تحت عنوان: مفاوضات ما بعد كانكون وتحت عنوان: عناصر حزمة/صفقة تموز وليس هنالك من داع لإعادتها. لكن ما يستحق الذكر هنا أن المفاوضات تحت مختلف العناصر أكدت بها الدول النامية بشكل عام أن العنوان الأهم يتمثل في الفصل بين عدم تماثلية التخفيض والتحرير فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية وموضوع إعطاء الدول النامية معاملة خاصة ومختلفة وفقاً لما ورد في الفقرة ٨ من المرفق باء من حزمة تموز. الدول المتقدمة بدورها ترغب في أن تكون هنالك مرونة تمنح للدول النامية ولكنها تصر على أن موضوع المرونات ليس الأساس في هذه المفاوضات بل هي مسألة زيادة التحرير التجاري وزيادة خاصية النفاذ إلى الأسواق، ولذلك فإن الدول في طروحاتها لا ترغب في أن يتم استثناء أية سلعة من خطوط التعرفة من أن تكون مربوطة وتطبق عليها معادلة التخفيض للرسوم الجمركية وفقاً لمرونة محددة تمنح للدول النامية بمعامل خاص يطبق في المعادلة يختلف عن ذلك الذي يعطى للدول المتقدمة وهذا ما تقابله الدول النامية بنوع من الرفض كما تم بيانه عند طرح موضوع المعادلات في هذه الورقة مبينة أن الإعلان الوزاري للدوحة والمرفق باء من حزمة تموز يعطيان الحق في عدم تماثلية الالتزامات بين الدول النامية والمتقدمة. تأخذ الدول المتقدمة ذلك على أنه المرونة والمعاملة الخاصة والمختلفة التي تمنح للدول النامية بينما ترى الدول النامية أن هذين الموضوعين منفصلان وغير متصلين حيث إن عناصر المعاملة الخاصة والمختلفة تعالج لوحدها تحت كل عنصر من العناصر المكونة لمفاوضات النفاذ إلى الأسواق.

تعلم الدول المتقدمة علم اليقين أن المعادلة مهما كان شكلها فلن تحقق بالنسبة لها نفاذاً حقيقياً للأسواق، لذلك تطرح موضوع المبادرات القطاعية الموازي لبحث المعادلة وتحاول في هذا السياق جذب مشاركة الدول النامية من خلال طرح سيناريوهات متعددة من المرونات والمعاملة الخاصة والمختلفة بما في ذلك المنتجات ذات الأهمية بالنسبة لها وذلك كون هذه المبادرات وإن طالت فترات التطبيق لدى الدول النامية فإنها سوف تقود إلى تخفيض جوهري على المنتجات التي تشملها المبادرات. تشدد الدول النامية في موقفها تجاه هذه المبادرات من حيث إنها ليست لها الأولوية في المفاوضات ويتعين الاتجاه أولاً إلى العنصر الرئيس وهو معادلة التخفيض للرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية والتأكد من أن الدول النامية لن تكون متماثلة في التخفيضات مع الدول المتقدمة وتأخذ كافة حقوقها في المعاملة الخاصة والمختلفة ومن ثم تنظر في هذه المبادرات القطاعية مركزة أيضاً على أن تكون المشاركة في هذه المبادرات طوعية.

المادة الأهم بالنسبة للدول المتقدمة للمعالجة وفقاً للمعادلات التي تطرحها هي تلك المتمثلة في خلق نوع من التناسق بين هياكل التعريفات الجمركية لدى الجميع إلا أن الدول النامية ترى أن هذه

ستنهي الجولة على حسابها من حيث تحريرها لأضعاف مضاعفة عن الدول المتقدمة وبالتالي فتح أسواقها أمام صادرات الدول الصناعية دون تحقيق ذلك فعليا بالنسبة لصادراتها لا سيما وأن رسوم التعرفة لديها عالية على عكس تلك التي تلتزم بها الدول المتقدمة.

ترى الدول النامية أن هنالك بعض السلع الحساسة التي تم استثناء ربطها لدى البعض في جولة أوروجواي والبعض الآخر وعلى الرغم من الربط بنسبة ١٠٠ في المائة أو نسبة عالية وجد وبعد تطبيق نتائج جولة أوروجواي أن هنالك سلعاً ذات حساسية عالية مما يتطلب ومن وجهة نظرها أن يتم استثناء بعض المنتجات الصناعية من الربط خلال هذه الجولة واستبعاد تطبيق نتائج هذه الجولة على بعض السلع التي تعتبر حساسة من وجهة نظر الدولة النامية التي تطلب ذلك. وتصرّ الدول المتقدمة بدورها على أن الاستثناءات والمرونات ليست قاعدة المفاوضات ومن غير الدول المشار إليها في الفقرة ٦ و٨ ب والفقرة ٩ من المرفق باء من حزمة تموز فلن يكون هنالك مرونات بل وحاولت عرض امتيازات Credit للدول المؤهلة تحت هذه الفقرات لكي تتخلى عن هذه المرونات.

لا شك بوجود مواقف ومواقع خلافية فيما بين الدول النامية فهنالك مجموعة قليلة من الدول مثل بعض دول أمريكا اللاتينية التي تنادي إلى حد بعيد بنفس الصوت الذي تنادي به الدول المتقدمة وكذلك فإن بعض الدول النامية الحديثة الانضمام للمنظمة ومن واقع التزاماتها في جداول تنازلاتها الجمركية في المنظمة تتوافق مع بعض ما تنادي به الدول المتقدمة وقد أعلن بعضها ذلك صراحة في الاجتماعات غير الرسمية التي يعقدها فريق العمل التفاوضي خصوصاً عندما بدأت بعض الدول النامية في معارضة مطالب الدول الحديثة الانضمام والتي تم سردها عند استعراض مفاوضات ما بعد كانكون.

الأفضليات غير القائمة على المعاملة بالمثل والتي تستفيد منها مجموعة من الدول النامية والأقل نمواً والتي وبشكل حتمي ستنحسر من جراء التحرير والتي تعد نوعاً من أنواع المرونة وحسب الفقرة ١٦ من المرفق باء من حزمة تموز فإنها تحتاج إلى مراعاة هذه الأفضليات خلال هذه المفاوضات. تمنح هذه الأفضليات بما يتناقض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ولكنها تسمح وفقاً لقواعد المنظمة على أسس المبادئ الإنمائية الواردة في اتفاقيات المنظمة.

بينت الدول المستفيدة من هذه الأفضليات أن التحرير التجاري للمنتجات غير الزراعية سوف يكون عبئا عليها من حيث انحسار هامش الأفضليات وكذلك سيخلق تحديات تنافسية لها وخصوصاً الدول الإفريقية التي طرحت اهتمامها(٦٤) وأكدت على أن الكثير من الدول الإفريقية تعتمد صادراتها

---

(٦٤) الوثيقة المقدمة من قبل رواندا باسم المجموعة الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/49.

على هذه الأفضليات ولتتم معالجة هذه التحديات فل ابد من أن تأخذ أية معادلة للتخفيض الجمركي بعين الاعتبار معاملاً تصحيحياً وفترات أطول للتنفيذ لمعالجة الخلل الذي قد ينجم من جراء تحرير هذه الأفضليات كذلك قدمت دول مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ACP مقترحاً[٦٥] تضمن إدراج مؤشر لتحديد المنتجات التي ستتأثر بفعل انحسار الأفضليات من خلال معادلة تستند إلى مجموعة عناصر أهمها اعتماد الدولة في صادراتها من منتج معين على سوق دولة مانحة للأفضلية ونصيبها من سوق تلك الدولة المانحة مع نسبة مشاركة الدولة المصدرة في إجمالي السوق العالمي.

بينت المناقشات أن الدول المتقدمة مقتنعة بأن كل دولة من الدول المستفيدة من الأفضليات سوف تتأثر بشكل يختلف عن الأخرى ولذلك فإن قائمة من السلع وفقاً للاهتمامات لا بد من إيجادها من قبل الدول المستفيدة، كما كانت هنالك إشارة إلى أن ذلك قد يؤخذ بعين الاعتبار من خلال المعادلة السويسرية البسيطة إذا تم الاتفاق عليها. فيما بينت بعض الدول النامية أن هذه مسألة لا يجب أن تبحث على المستوى المتعدد الأطراف وإنما على المستوى الثنائي وبينت أن المعامل التصحيحي سوف يؤثر على صادراتها إلى أسواق الدول المانحة للأفضليات.

طاء- المؤتمرات الوزارية المصغرة

عادة ما تصل المفاوضات في منظمة التجارة العالمية بين يدي المفاوضين في جنيف إلى طريق مسدود حيث إنها تستند في أغلبها إلى واقع فني لمعالجة المواضيع التفاوضية ولا تسمح بإجراء أية تنازلات دون حد معين ولذلك يتم اللجوء إلى عقد مؤتمرات وزارية لمجموعات إقليمية أو مؤتمرات وزارية مصغرة للنظر في المواضيع الخلافية بمظلة وإرادة سياسية وبصورة أشمل دفعا إلى منح مزيد من المرونة في المواقف لتقليص الفجوات الخلافية بهدف التمحور حول التوازن الذي يقود إلى التوافق في الآراء لإنجاح المفاوضات.

في هذا الإطار وبعد أن ظهر في الآفاق أن المفاوضات حول مختلف المواضيع خلال عام ٢٠٠٥، أصبحت تقترب من عنق الزجاجة ولدفع الروح والنفس السياسي إليها للخروج من ذلك العنق ولإعطاء تعليمات محددة للمفاوضين وفقاً لصورة التنازلات الجماعية من قبل الدول الأعضاء، فقد عقدت مجموعة من الاجتماعات الوزارية بحثت أوجه الخلاف ومن بينها أوجه الخلاف في مفاوضات تحرير تجارة المنتجات غير الزراعية. تمثلت هذه الاجتماعات فيما يلي وسيتم فقط إبراز ما توصلت إليه موجزاً بخصوص تجارة المنتجات غير الزراعية:

---

(٦٥) المقترح المقدم باسم مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ACP إلى منظمة التجارة العالمية رقم TN/MA/W/53.

١- المؤتمر الوزاري للمجموعة الأفريقية الذي عقد في القاهرة[٦٦] خرج عنه إعلان القاهرة تركز على إيجاد آليات للمعاملة الخاصة والمختلفة التي تعالج اهتمامات الدول الأفريقية في مجال تجارة المنتجات غير الزراعية.

٢- المؤتمر الوزاري الرابع لمجموعة الدول الأقل نمواً الذي عقد في زامبيا[٦٧] خلال الفترة ٢٥-٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، وخرج عنه إعلان Levingstone ركز على آليات المرونات والإعفاءات التي يجب أن تمنح للدول الأقل نمواً في مفاوضات تجارة المنتجات غير الزراعية.

٣- المؤتمر الوزاري الذي عقد في كوريا لدول APEC[٦٨] خلال الفترة ٢-٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، خرج عنه إعلان يشير إلى مواقف تجاه معادلة التخفيض (سويسرية بسيطة مع معاملات) والمبادرات القطاعية بحيث تكون المشاركة اختيارية للدول النامية ومعالجة العوائق غير الجمركية والتعريفات المنخفضة بأسلوب براغماتي.

٤- المؤتمر الوزاري المصغر الذي عقد في كينيا[٦٩] خلال الفترة ٢-٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي ركز على تسريع المفاوضات مع منح موضوع المعاملات الخاصة والمختلفة والمرونات للدول النامية الأهمية التي يستحقها.

٥- المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٧٠] OECD الذي عقد في باريس خلال الفترة ٣-٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ والذي أكد في نتائجه التي خرجت على شكل ملخص صادر عن رئيس الاجتماع على معادلة التخفيض وفقاً لمعاملات مختلفة مع مرونات لفائدة الدول النامية والأقل نمواً.

٦- المؤتمر الوزاري المصغر الذي عقد في الصين/داليان خلال الفترة ١٢-١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٥، والذي خرج عنه ملخص لرئيس الاجتماع أشار إلى أن المباحثات أخذت كافة المقترحات المطروحة بشأن موضوع المفاوضات على تجارة منتجات السلع غير الزراعية إلا أن باكستان طرحت فيه ما قد يسمى حلاً وسطاً حول المعادلة من حيث تقديم معاملات محددة لإدخالها على المعادلة السويسرية البسيطة.

---

(٦٦) الوثيقة المقدمة من قبل رواندا إلى منظمة التجارة العالمية رقم WT/L/612.

(٦٧) الوثيقة المقدمة من قبل زامبيا إلى منظمة التجارة العالمية رقم WT/L/614.

(٦٨) الوثيقة المقدمة من قبل كوريا إلى منظمة التجارة العالمية رقم WT/L/611.

(٦٩) BRIDGES volume 9, No. 8.

(٧٠) AITIC Brief No.5 OECD Ministerial Meeting.

خامساً- التوصيات

١- على الرغم من تباين مستوى التنمية في كل من البلدان العربية، إلى جانب اختلاف مستوى السقف الأعلى للالتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية، إلا أن منطق التفاوض المبني على أساس أن "الجماعة قوة تفاوضية في تنوع قدراتها" إلى جانب ما شكلته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في وصول تطبيقها إلى التحرير الكامل للتعريفة الجمركية من توحيد في المصالح لمجموعة ١٧ دولة عربية، في حصة السوق من البلدان العربية الأعضاء في المنطقة، فإنه من الأولى أن تكون مرجعية الدول العربية في التفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أساس "المجموعة العربية"، بإرادة سياسية واضحة تختزل الفوارق الفنية إلى اعتبارات تفاوضية يمكن أخذها بعين الاعتبار.

٢- الدعوة إلى التفاوض في إطار "المجموعة العربية" تأتي على أساس أن طبيعة التفاوض في إطار المنظمة أصبح لا يدعو إلى شك بأن المجموعات المبنية على أساس جغرافي أو تنموي صوتها مسموع أكبر كون أن المفاوض من الجانب الأخر يرى في النتائج أنها ستطبق على مجموعة وليس على رقعة جغرافية واحدة، وعلى الرغم من أن الدول العربية تأتي في إطار جغرافي مختلف لعدد منها، إلا ان غلبتها في التفاوض في إطار المجموعة العربية تأتي على أساس أقتصادي بحت يعتمد على "أن ضعف المفاوض المقابل يعتمد على مدى حاجته إلى النفاذ إلى سوق من يتفاوض معه" وهو ما ترتفع أسهمه على أساس حجم القوة الشرائية العنصر المتوفر لدى المجموعة العربية، في حين أن المجموعات الأفقر يتم التطلع إليها كموقع للاستثمار المستقبلي نتيجة الحجم السكاني من جهة إلى جانب ضعف البنى التحتية، خاصة وأن الطيف الأعم في المجموعات الأخرى هو إما الدول الأقل نمواً أو الاقتصاديات المعتمدة على تصدير المواد الخام.

٣- بعد توفر الإرادة السياسية المبنية على قوة الحاسة الفنية للتفاوض تظهر إلى السطح أهمية ارتكاز أي عملية تفاوضية على جهد فني عالي وهو ما يدعو إلى الارتقاء في هذا الإطار إلى تفعيل آليات التنسيق الفني بين الدول العربية إلى مستوى بناء المواقف الموحدة، وهو الذي لا يحتاج فقط إلى مواقف واضحة من الدول الأعضاء بل من الدول التي أوشكت على الانضمام أيضاً مما يمنحها من خبرة انضمام الدول العربية من جهة ويدعم جهود هذه البلدان من جهة أخرى.

٤- إدراج الدعوة إلى التعاون الفني لا يمكن أن تكتمل أركانه ما لم يرتكز على جهد تعاضدي بين المرجعيات العربية المختلفة وبتنسيق من جهة واحدة نقترحها أن تكون "جامعة الدول العربية" من خلال بناء التنسيق مع جميع الجمعيات والهيئات الفنية العربية أو العاملة في الوطن العربي بهدف تقديم العون الفني للدول العربية كحزمة واحدة يستفيد منها الجميع بصورة واحدة و بارتفاع مستوى الفعالية لجميعها.

٥- على الدول العربية الأعضاء في المنظمة وبالتعاون والتنسيق مع قطاعاتها الخاصة العمل على الإبلاغ عن العوائق غير الجمركية أمام التجارة ومتابعة إيجاد حلول لها في هذه الجولة التفاوضية لاسيما وأن موضوع العوائق غير الجمركية يعتبر من أهم معطيات التفاوض في هذه الجولة لاسيما و أنها تحد من النفاذ إلى الأسواق في كثير من الأحيان دون شكل ظاهر ويعاني منها القطاع الخاص بشكل كبير.

٦- اعتماد قرار مستويات التحرير في تجارة المنتجات غير الزراعية بما يتواءَم ويتناسق مع ما يجري في مفاوضات في مجال القواعد (Rules) وكذلك المفاوضات على تيسير التجارة حيث إن ذلك مرتبط ارتباطاً عضوياً مع نفاذ السلع الصناعية (غير الزراعية) إلى الأسواق.

٧- أن المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية تقع تحت نظام الصفقة الواحدة Single Undertaking مما يعطي نوعاً من المرونة والقوة التفاوضية من حيث إن التنازل تحت أحد الأطر التفاوضية يكون معوضاً بشكل ما تحت إطار تفاوضي آخر.

٨- الدول العربية ترتبط باتفاقية تجارية حرة ألغت الرسوم الجمركية على كافة السلع الصناعية مما ينظم التجارة في هذه السلع إقليمياً و يسهل انسيابها لكن قد يعتبر سوق أي دولة عربية للدول العربية المصدرة سوقاً كلاسيكية مما يحتاج معه إلى المشاركة في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية للتأكيد على الاستفادة من التحرير وفقا للمعطيات التالية:

(أ) أثر التحول التجاري الذي قد يحصل جراء التخفيض على الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية مما قد يخلق فرصا كبيرة لمنافسة المنتجات المشابهة في الدخول إلى أسواق الدولة العربية من دول أخرى؛

(ب) أثر انحسار الأفضلية بين الدول العربية نتيجة لدخول مصدرين دول مختلفة جدد إلى أسواق الدول العربية جراء التحرير التجاري في إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية "MFN"؛

(ج) مدى زيادة فرص نفاذ السلع غير الزراعية العربية إلى أسواق غير كلاسيكية ومدى زيادة تنافسيتها في الأسواق الجديدة.

٩- الدول العربية في معظمها ترتبط باتفاقيات تجارة حرة أو اتفاقيات مبنية على أفضليات تنظم تجارة السلع الصناعية مع بعض الدول المتقدمة و التي كانت ذات أثر في زيادة صادراتها إلى تلك الدول المتقدمة. ومن الواضح أن الجولة التفاوضية سوف تخلق مزيداً من التحديات في أسواق الدول المتقدمة عند تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة المعوقات غير الجمركية في إدخال صادرات الدول

النامية من مختلف الدول الأعضاء إلى أسواق الدول المتقدمة مما يتطلب معه أن تعمل الدول النامية على احتساب موقفها التفاوضي على أساس مبدأ "الكلف-المنافع" وفق العناصر التالية:

(أ) أثر انحسار الأفضليات الممنوحة على صادرات الدول العربية إلى هذه الأسواق؛

(ب) أثر التحول التجاري على صادرات الدول العربية وكذلك على الصادرات على الدول الأخرى غير تلك التي ترتبط باتفاقيات وترتيبات تجارية؛

(ج) مدى زيادة الفرص من النفاذ إلى الأسواق لدى الدول التي لا ترتبط معها باتفاقيات وترتيبات تجارية.

١٠- التحرير التجاري وفقا للنظريات الواقعية و التطبيقية يفيد بأن مؤدى المزيد من التحرير التجاري يصب في زيادة رفاهية المستهلك كما يقود إلى رفع تنافسية الصناعات خصوصاً ذلك الذي يقع على المواد الأولية والوسيطة التي تدخل في الصناعة. الدول العربية قد تكون مستفيداً كبيراً من رفع تنافسية صناعاتها من المنتجات النهائية إذا كان هنالك إلغاء للرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسيطة كما أن التعويض قد لا يكون محصوراً في رفع التنافسية السعرية للمنتجات التصديرية العربية بل يكون في زيادة تنافسية المواصفات.

١١- نتائج المفاوضات على المستوى المتعدد الأطراف لا بد أن تدخل في التشريعات المحلية التي تحكم التجارة والاتجار وبالتالي قد تكون أداة فاعلة مساعدة للدول العربية لتحقيق المزيد من الشفافية في التشريعات والإجراءات ولربما للدفع باتجاه رفع نسبة الميز النسبية التي قد يكون مؤداها ذا أثر إيجابي على جذب وجلب الاستثمارات.

١٢- الدول المتقدمة وفي دعوتها الطموحة إلى إدخال المبادرات القطاعية للسلع الصناعية سوف يؤدي إلى خدمة أهدافها وإلى مزيد من التحرير التجاري ولكن قد يكون في هذه المبادرات ما يحمل آثاراً إيجابية على الدول النامية والعربية منها خصوصاً مثل مبادرة توسيع تكنولوجيا المعلومات والمدخلات والمواد الخام ... الخ من حيث إن إلغاء الرسوم على المنتجات والسلع التي تندرج تحت هذه المبادرات سوف يكون مساعداً في توجيهات الدول العربية للرقي بمستوى الاقتصاد الرقمي وكذلك مساعدة الصناعات الناشئة الكثيرة لدى الدول العربية.

١٣- إن أهم نتائج إلغاء الرسوم الجمركية بشكل مباشر ينطوي على انخفاض عوائد الرسوم الجمركية ولكن إذا كان ذلك يقابل زيادة من الصادرات وفقاً لإزالة القيود الجمركية فإن ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض الفجوة في الميزان التجاري الذي تعاني معظم الدول من الخلل فيه آخذة بعين

الاعتبار رفع مستوى القاعدة الصناعية وعوامل التحول التجاري وزيادة التنافسية في الأسواق العربية التي لن يكون بالمستطاع تجنبها مستقبلاً.

١٤- الدول العربية التي تسعى إلى توطيد كافة عناصر التنمية المستدامة لا بدلها من دراسة فوائد التخفيض أو إلغاء التعريفات على السلع البيئية وإذا كان لذلك إيجابيات وهو ما تتجه إليه المؤشرات فإنه من المفضل أن تعمل الدول العربية على إعداد قوائم السلع البيئية ذات الاهتمام لها وبما يساعد معطياتها التنموية والاقتصادية وسياستها البيئية وتقدمها إلى لجنة التجارة والبيئة التفاوضية على غرار تلك التي قدمت من عدد من الدول.

١٥- يتوجب على الدول العربية المزيد من المشاركة في إيجاد حلول بشأن خطوط التعرفة الجمركية غير المربوطة وتحويل الرسوم الكمية والنوعية إلى رسوم نسبية وخصوصاً المنتجات ذات الاهتمام التصديري لها مما يتيح مزيداً من الشفافية والتوقع التجاري بما يزيد من فرص نفاذ المنتجات التصديرية لدول العربية إلى أسواق الجنوب وهي قد تكون أسواقاً غير كلاسيكية، وفي هذا السياق فإن الدول العربية مدعوة ومن خلال هذه المفاوضات إلى تعظيم الاستفادة لزيادة صادراتها إلى دول الشمال (المتقدمة) ودول الجنوب النامية على حد سواء والذي قد يعمل على زيادة تنوع الصادرات من خلال دخول أسواق جديدة أهمها أسواق الدول النامية.

١٦- زيادة مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف من خلال مجموعة من الآليات:

(أ) إشراك القطاع الخاص وزيادة انخراطه في عملية المفاوضات كونه الطرف الأهم المتأثر بنتائج هذه المفاوضات إلى جانب كونه يتعامل مباشرة مع كافة معطيات الاتجار بدءاً من التشريعات مروراً بالإجراءات وانتهاءً بالقيود الحدودية وهو صاحب الاهتمام ويعلم مفاصل الخلل في النظام التجاري في الدول التي يستورد منها أو يصدر لها؛

(ب) الدور الهام الذي ينتظر أن يلعبه القطاع الخاص يتمثل في تقديم اهتماماته وتوصياته من خلال آليات عملية واقعية قابلة للتطبيق يتم أدراجها من قبل المفاوض العربي على مائدة المفاوضات المتعددة الأطراف. وربما أيضاً إيجاد آليات للتنسيق بين القطاعات الخاصة في الدول العربية بين بعضها البعض لدفع اهتماماتها المشتركة من خلال مواقف مشتركة ولو بحدود دنيا؛

(ج) كعامل مساند للمفاوضين التجاريين في كل بلد، لعله من الأهمية بمكان زيادة مشاركة الفنيين المعنيين من الوزارات والدوائر الفنية المختصة في الدول العربية في المفاوضات الفنية المختلفة ومن بينها موضوع نفاذ السلع غير الزراعية إلي الأسواق بالإضافة إلى التمثيل التفاوضي للبعثات في جنيف التي من الملاحظ بأن كوادرها قليلة العدد لمتابعة مختلف ميادين المفاوضات؛

(د) زيادة مشاركة الدول العربية في المؤتمرات الوزارية المصغرة ترسم في كثير من الأحيان خطوطاً تفاوضية في مختلف الميادين؛

(هـ) الجامعة العربية التي لم تحصل على صفة مراقب في المنظمة لأسباب سياسية وبصفتها من خلال هيئتها الاقتصادية تدير اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مطلوب منها أكثر من أيّ وقت مضى العمل على دراسة المادة التفاوضية المطروحة بشأن تجارة السلع غير الزراعية لا سيما وأنها ستكون ذات أثر مباشر على الاتفاقية التي تدير، وعلى تقديم مقترحات وتوصيات للدول العربية الأعضاء ذات اهتمام مشترك للدول العربية حتى يتم متابعتها والتفاوض بشأنها من خلال المجموعة العربية المشكلة في إطار منظمة التجارة العالمية على غرار ما يتم لدى بعض المجموعات الأخرى المشكلة في إطار المنظمة وجميعها طبعاً منظمات غير رسمية ولكنها تقدم الاهتمامات ذات الحد الأدنى التي تشترك بها الدول الأعضاء هذه المجموعات؛

(و) الاتفاقيات الثنائية التي ترتبط بها بعض الدول العربية مع دول مختلفة قد تم الإبلاغ عنها كما تنص بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية وجرى فحص مواءمة بنودها من خلال لجنة اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية في المنظمة ولكن ذلك لم يكن لينطبق على اتفاقية التجارة العربية الكبرى التي تنظم التبادل التجاري بين الدول العربية في السلع غير الزراعية على الرغم أنه تم الإفصاح عنها والتطرق إليها في مراجعة بعض السياسات التجارية لبعض الدول العربية وكذلك في بروتوكولات انضمام بعض الدول العربية إلى المنظمة يستدعي ذلك من الدول العربية الأعضاء إجراء دراسة جدية لموضوع الإبلاغ عن هذه الاتفاقية وفحص مواءمتها مع بنود اتفاقيات المنظمة لدى اللجنة المختصة والأخذ بعين الاعتبار أن مفاوضات القواعد في المنظمة تتشكل في أهم عناصرها موضوع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي تكون دولة/دول الأعضاء طرفاً فيها وعلى الرغم من عدم انتهاء من المفاوضات إلا أن المؤشرات تدل على أن الإبلاغ و فحص الاتفاقيات الثنائية يسير باتجاه أكثر تعقيداً أو قد يرتب تكاليف جديدة على الدول المرتبطة باتفاقيات ثنائية إقليمية تمنح فيها ميزات وأفضليات لا تعمم وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

المراجع

2005 Trade Policy Agenda and 2004 Annual Report of the president of the United States on the Trade Agreements Program, United States Trade Representative.

Annual Report 2005, World Trade Organization Secretariat, 2005.

Back to Basics: Market Access Issues in the Doha Agenda, UNCTAD, 2003.

BRIDGES, Weekly Trade News Digest, Volume 9, Number 8.

Dependency of Developing Countries on non-agricultural commodities: characteristics and challenges, South Centre Analytical Note, April 2005.

Development on Key Issues in the Doha Work Programme, Arab Ministerial Meeting in Preparation for the WTO 5th Ministerial Conference, Background note by the UNCTAD Secretariat, 2003.

From Cancun to Hong Kong: Lessons from the fifth Ministerial Conference of the World Trade Organization, Working Papers 20, South Centre.

From Doha to the July 2004 Framework Package : A Content Analyses, South Centre Analytical Note, 2004.

Market Access: Unfinished Business, Special Studies 6, Special Studies, Post-Uruguayround inventoryandissues.

Multilateral Approaches to Market Access Negotiations, World Trade Organization, Staff Working Paper TPRD-98-02, Trade Policy Review Division.

South-South Cooperation in the Multilateral Trading System: Cancun and beyond, Working Papers 21, South Centre.

World Trade Organization, Global Trade Talks Back on Track, but Considerable Work Needed to Fulfill Ambitious Objectives, United States Government Accountability Office, 2005.

WTO Doha Development Agenda: Market Access Negotiations on Non-Agricultural Products – State of Play of Negotiations as of January 2003, Tang Xiaobing, Counsellor, Market Access Division, World Trade Organization Secretariat.

WTO non-agriculture market access modalities, Research and Information System for the Non-Aligned and other Developing Countries, 2003.

WTO: The Doha Agenda, The new Negotiations on World Trade, Bhagirath Lal Das, Zed Books, Third World Network.

الوثائق الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والتي استخدمت أساساً مرجعياً للبحث

TN/MA/W/52

TC(96)198

WT/ACC/JOR/35

WT/ACC/OMN/27

WT/MIN(01)/DEC/1

TN/MA/W/35/Rev.1

WT/COMT/LDV/W/35

WT/COMTD/LDC/W/35

WT/MA/W/14, TN/MA/S/10

TN/MA/W/10/Add.2

TN/MA/W/61

TN/MA/W/11/Add.2

TN/MA/W/20/Corr.1

TN/TE/W/52

TN/MA/W/54

TN/MA/W/53

JOB(03)/67

TN/MA/W/Add.4

JOB(04)/Rev.1

JOB(05)/Rev.2

JOB(04)/62/Rev.5

TN/MA/W/18/Add.6

TN/MA/W/51

TN/MA/W/48

TN/MA/S/13

G/IT/1/Rev.35

TN/MA/W/59

TN/MA/W/37/Add.2

TN/MA/37/Add.1

JOB(05)/86

TN/MA/S/10/Rev.1

TN/MA/S/15

WT/L/612

WT/L/614

WT/L/611

WT/CTE/INF/5/Rev.5

JOB(05)/57/Rev.1

TN/TE/W/57/Corr.1